المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/05/2015

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المغرب مطالب بإحداث 4 آليات للوقاية من التعذيب

من أجل مواجهة مختلف ممارسات التعذيب وضروب المعاملة القاسية بمراكز الاحتجاز وأماكن الوضع رهن الاعتقال

1/7523

■ فنن العفاني

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجددا، من خلال تنظيمه لندوة دولية أول أمس الاثنين بالرباط، حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى"، نقاشا جماعيا تفاعليا حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب، والنموذج الأمثل الذي يجب تبنيه وفق السياق الوطني المغربي، كآلية تمكن من الوقاية والتصدي لمختلف ممارسات التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية بمراكز الاحتجاز وأماكن الوضع رهن الاعتقال.

وكشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في افتتاح هذه الندوة التي شارك فيها ممثلون وخبراء دوليون وممثلون عن هيئات وجمعيات دولية ووطنية، أن المغرب مطالب ليس فقط بإحداث آلية واحدة، بل بإحداث أربع آليات تماشيا مع التزاماته الدولية، ويتعلق الأمر بإحداث آلية للتظلم وتتبع حقوق الأطفال، وهيئة مناهضة التمييز، وآلية أخرى تتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن آلية الوقاية من التعذيب، مشددا على ضرورة تبني مقاربة تشاورية تشاركية تجمع بين الحكومة والبرلمان وهيئات المجتمع المدني المعنية لإقرار مجموع هذه الآليات.

ومن جانبه اعتبر المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، في كلمة ألقاها باسمه الكاتب العام للمندوبية، أن التوجه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة القائمة، موضحا أن من بين 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب القائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة.

أنظر الصفحة 11

المغرب مطالب بإحداث 4 آليات للوقاية من التعذيب

من أجل مواجهة مختلف ممارسات التعذيب وضروب المعاملة القاسية بمراكز الاحتجاز وأماكن الوضع رهن الاعتقال

■ فنن العفاني

أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجددا، من خلال تنظيمه لندوة دولية أول أمس الاثنين بالرباط، حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب: التحديات والممارسات الفضلى"، نقاشا جماعيا تفاعليا حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في المغرب، والنموذج الأمثل الذي يجب تبنيه وفق السياق الوطني المغربي، كآلية تمكن من الوقاية والتصدي لمختلف ممارسات التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية بمراكز الاحتجاز وأماكن الوضع رهن الاعتقال.

وكشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في افتتاح هذه الندوة التي شارك فيها ممثلون وخبراء دوليون وممثلون عن هيئات وجمعيات دولية ووطنية، أن المغرب مطالب ليس فقط بإحداث آلية واحدة، بل بإحداث أربع آليات تماشيا مع التزاماته الدولية، ويتعلق الأمر بإحداث آلية للتظلم وتتبع حقوق الأطفال، وهيئة مناهضة التمييز، وآلية أخرى تتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، فضلا عن آلية الوقاية من التعذيب، مشددا على ضرورة تبني مقاربة تشاورية تشاركية تجمع بين الحكومة والبرلمان وهيئات المجتمع المدني المعنية لإقرار مجموع هذه الآليات.

ومن جانبه اعتبر المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، في كلمة ألقاها باسمه الكاتب العام للمندوبية، أن التوجه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة القائمة، موضحا أن من بين 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب القائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد هذه الآلية إلى 24 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة.

وأكد المحجوب الهيبة على أن النقاش الوطني، داخل المغرب، حول موضوع الآليات الوطنية ينبغي أن يستحضر بعض الشروط والمتطلبات الأساسية، ومنها على الخصوص اشتراط الخبرة والتجربة في مجال الوقاية من التعذيب بالنسبة لأعضاء الآلية الوطنية لضمان فعالية ونجاعة وظائفها وأدوارها، هذا فضلا عن تمكين الآلية الوطنية من الأطر الإدارية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، والوقاية من التعذيب بشكل خاص، وتوفير الموارد المالية الكافية لاشتغالها، ومنحها صلاحيات واسعة فيما يخص مراقبة أماكن الحرمان من الحرية، وتمكينها من الولوج إلى هذه الأماكن بدون قيد أو شرط، وفي كل الظروف، إضافة إلى تيسير حصولها على المعطيات والمعلومات ذات الصلة باختصاصها.

وبشكل صريح، حسم الهيبة في مسألة الاستقلالية التي تخص، بحسبه، أساسا، "الاستقلالية عن الحكومة وليس عن المؤسسة الوطنية ذات الولاية العامة التي ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية المطلوبة لهذا الغرض".

أما محمد أوجار السفير المندوب الدائم للمملكة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، فقد أكد، في كلمته بالمناسبة، على انخراط المغرب في مسار رائد لتكريس حماية حقوق الإنسان وحفظ كرامة المواطن، مشددا على أن المغرب بات يلعب دورا فعالا في مجال التأسيس لمناهضة التعذيب ودعم الجهود التي تبذل أمميا.

في هذا السياق، شدد المقرر الخاص الأممي خوان مندیز المعني بمناهضة التعذيب على أهمية الجهود التي يبذلها المغرب، كاشفا في ذات الوقت أن المغرب سيحتضن فعاليات المنتدى الثاني لأصدقاء المبادرة الدولية التي ساهم المغرب في إطلاقها بشراكة مع كل من الدانمارك والشيلي وأندونيسيا وغانا، بمساندة جمعية الوقاية من التعذيب، والتي تضم حاليا 21 دولة وعددا من المنظمات البارزة كامنستي انترناسيونال ومركز الحقوق المدنية والسياسية والمنظمة الدانماركية وصندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب وعدد من الخبراء الدوليين.

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في ختام أشغال الندوة على أهلية مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للقيام بدور الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، مقدما بذلك تصور المجلس بشأن نموذج هذه الآلية ومهامها وسلطاتها ومكوناتها، وهو التصور الذي تلقفته مكونات المجتمع الحقوقي والمدني كأرضية أولية معلنة على ضرورة تعميق النقاش بشأنه.

ففي مرافعة قوية ارتدى فيها الصبار البذلة المهنية للمحامات التي انفصل عنها مؤقتا متفرغا لمهمة الأمانة العامة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قدم تصورا حول الآلية الوقائية الوطنية ، وساق تسعة عشرة (19) مبررا وصفها بنقط القوة التي تدفع في اتجاه جعل المجلس المؤسسة التي تحتضن هذه الآلية، على اعتبار أن المجلس يستوفي الشرط الذي يضعه البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والذي يوصي الدول الأطراف بأخذ مبادئ باريس بعين الاعتبار بمناسبة إنشاء الآليات الوقائية الوطنية ، قائلا "إن المجلس الوطني يستوفي هذا الشرط بالنظر إلى اعتماده من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة موافقة لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، بل و نتيجة ولايته الواسعة في مجال حقوق الإنسان ولتعددية تشكيلته واستقلاله وأساسه الدستوري ، رتب ضمن مؤسسات درجة "أ" منذ 2011".

وأضاف الأمين العام مبررا أن المجلس يتوفر على آليات جهوية تمكنه من تحقيق حماية القرب، ذلك أن اعتماد المجلس الوطني في تركيبته على 13 لجنة جهوية لحقوق الإنسان تضمن له تواجدا في جميع أنحاء التراب الوطني وتنبعا منتظما على أساس مقاربة محلية، فضلا عن أن المجلس راكم على مدى 25 سنة من تواجده تجربة متطورة في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب حيث قام بالعديد من الزيارات لأماكن الحرمان من الحرية توجت بإصدار العديد من التقارير تضمنت توصيات توخت تحسين ظروف الإيواء بالمؤسسات السجنية ومراكز حماية الطفولة والمستشفيات العقلية.

وأشار في هذا الصدد إلى أن تجربته على هذا المستوى عززت معرفته بخصوصيات نظام السجون وبالوساطة والتفاوض مع السلطات المعنية، وأكسبته مصداقية لدى السلطات العمومية والمجتمع المغربي، بل مصداقية المجلس الوطني جعلته يكتسب اعتراف العديد من الأطراف الموثوقة من قبيل المقرر الخاص المعني بمناهضة التعذيب ، خوان مانديز ، كما حاز على اعتراف الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي ومقررة لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

وأعلن الصبار أن إسناد مهمة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب إلى المجلس سيمكن من توسيع مراقبة عمل الآلية الوقائية من طرف لجنة التنسيق الدولية التي ستقيم احترام المؤسسة الوطنية لالتزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، كما سيعزز استقلال أعضاء الآلية الوقائية الذين سيستفيدون بالتبعية من الضمانات المتعلقة بحصانتهم بمناسبة ممارستهم لمهامهم.

لكن نقط القوة هاته التي يحوز عليها المجلس ليست كافية للاضطلاع بمهمة الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، حيث كشف الأمين العام في ترافعه، أن إسناد المهمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ينبغي أن يرتكز على أساس تشريعي، حيث يجب أن يتم إقرار القانون الخاص بالصيغة الجديدة للمجلس المنصوص عليها دستوريا ، والقيام بتعديلات هيكلية ، تتمثل في إحداث بنية منفصلة داخل المجلس الوطني تقوم بمهام الآلية الوقائية بشكل متميز عن الدور الحمائي الذي تلعبه المؤسسة الوطنية مع ضرورة امتثال هيكلة وتركيبة الآلية الوقائية لمقتضيات البروتوكول الاختياري ولاسيما من حيث الكفاءة وتعدد الاختصاصات وتنوع تكوين أعضائها واحترام مقاربة النوع.

واقترح الصبار أن يتم اعتماد مسلسل تعيين الآلية الوطنية لمقاربة تشاركية شفافة وإدماجية من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية وتنظيم حلقات تشاورية بمساعدة وخبرة اللجنة الفرعية الأممية للوقاية من التعذيب، هذا ضرورة إمداد المجلس الوطني بموارد مالية إضافية وكافية خاصة بالآلية الوقائية الوطنية التي تتولى إدارتها بصفة مستقلة.

لكن هذا التصور الذي طرحه الصبار ووجه بملاحظات من قبل ممثلي هيئات المجتمع المدني المشاركة في هذه الندوة ، إذ أبدت كل من رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي، و بلعيد بودريس عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وخديجة مروازي عن جمعية الوسيط للديمقراطية وحقوق الإنسان، تخوفهم اتجاه مسألة الاستقلالية ، مبرزين أن احتضان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمكن أن يمس باستقلالية الآلية ، مشيرين أن مسألة الموارد المالية قد تشكل شوكة في مسار استقلالية هذه الآلية اتجاه السلطات.

في حين أكدت جميلة السيوري رئيسة جمعية عدالة على ضرورة العمل على وضع سيناريوهات لاختيار كيفية إقرار الآلية ووضع ضمانات لأعضاء اللجنة المكلفة بالوقاية من التعذيب، فيما أكد لحبيب بلكوش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تبني نهج التعيين في اختيار أعضاء الآلية وذلك حتى يتم ضمان الأخذ بمعيار الكفاءة في اختيار أعضاء الآلية.

الصبار: إسناد المهمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ينبغي أن يرتكز على أساس تشريعي

«حلم» يتوج بكبرى جوائز الفيلم الحقوقي والتربوي ببني ملال

● حسن البعزاوي 4/3645

توج فيلم«حلم» لمخرجه محمد الذهبي عن ثانوية المختار السوسي–الفقيه بنصالح بالجائزة الكبرى لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي في نسخته الثانية، والمنظم يومي 9 و10 ماي 2015،من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، بشراكة مع أكاديمية التربية والتعليم بجهة تادلا أزيلال.

ويحكي الفيلم قصة فتاة قروية كل حلمها الالتحاق بالمدرسة كباقي أقرانها من الصبيان، وهو ما سيتحقق لها بعدما ظلت متشبثة بأمل الدراسة.

وأبرز مخرج الفيلم على أنه حاول التركيز على مشاعر بطلة الفيلم التي مثلت دورها التلميذة هند الذهبي، والتي نالت بدورها تنويها من قبل لجنة التحكيم التي ترأسها المخرج السينمائي عادل أقليعي، وذلك مناصفة مع التلميذة مونية متوكل عن فيلم «الوردة المكسورة» لمخرجه عبد الصمد آيت بوقباين عن ثانوية المحمدية الإعدادية–بني ملال، والذي حاز بدوره على جائزة أحسن إخراج، مناصفة مع فيلم «متاهات افتراضية»عن ثانوية محمد الخامس التقنية–بني ملال لمخرجه مصطفى الصلعي.

وفازت بطلة فيلم «الوردة المكسورة» التلميذة إبتسام علوي بجائزة أحسن دور نسائي، فيما عادت جائزة أحسن دور رجالي لبطل فيلم «على حد البصر» للتلميذ شرف الدين مجاهد عن ثانوية حطان–خريبكة، فيما نال تنويه لجنة التحكيم التلميذ زين العابدين حنفي بطل فيلم «أنا خارج» عن ثانوية موحا أوحمي–بني ملال، لمخرجه محمد أخرقي والذي حاز كذلك على جائزة لجنة التحكيم.

ونوهت لجنة التحكيم بالفيلم الوثائقي «سكينة»عن ثانوية الموحدين–خريبكة لمخرجه محمد عنق، وكذلك فيلم «أريد»عن ثانوية ابن ياسين–خريبكة لمخرجب محمد حبيب الله. كما نوهت بأفكار متميزة لفيلمي «يوم في حياة متشرد»عن الثانوية المحمدية الاعدادية–بني ملال، لمخرجه رضوان اكناي، وفيلم «مستقبلي حق من؟»عن ثانوية طارق ابن زياد–خريبكة، لمخرجه مراد بيتيل.

وللتذكير عرفت نسخة هذه السنة من مهرجان الفيلم الحقوقي التربوي عرض 19 فيلمًا حقوقيا وتربويا، من إنتاج نوادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بالجهة، زيادة على تنظيم لقاء مفتوح مع رئيس لجنة التحكيم ومخرج فيلم الإفتتاح «مأساة العائلة الواحدة»، بالإضافة إلى جلسة لتبادل التجارب بين مختلف المشاركين، وهي المناسبة التي أنصتت فيها اللجنة المنظمة إلى جميع الملاحظات والاقتراحات. وقد تميزت الأفلام المعروضة بإبداع كبير، وحس فني ووعي حقوقي نال إشادة لجنة التحكيم.

مجلس اليزمي ينشئ مركزا دوليا للتكوين في حقوق الإنسان

الحقاوي: مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بين يدي الأمانة العامة للحكومة

1/3645

كشفت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ينتظر أن تحيله الأمانة العامة للحكومة على المجلس الحكومي.

وأشارت الحقاوي، التي كانت تتحدث أمس الأربعاء بالرباط، في افتتاح أشغال ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال اتفاقية حقوق الطفل، إلى أن مشروع السياسة العمومية المندمجة للصحة الذي أعدته الوزارة بتعاون مع «اليونسيف» وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، سيمكن المغرب من وضع خريطة طريق واضحة ومتفق عليها للنهوض بالحق في الحماية.

التفاصيل ص: 3

www.jadidpresse.com
العدد 3645

مجلس اليزمي ينشئ مركزا دوليا للتكوين في حقوق الإنسان

الحقاوي: مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة بين يدي الأمانة العامة للحكومة

3/3645

المحجوب داسع

كشفت بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أن مشروع المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة ينتظر أن تحيله الأمانة العامة للحكومة على المجلس الحكومي.

وأشارت الحقاوي، التي كانت تتحدث أمس الأربعاء بالرباط، في افتتاح أشغال ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال اتفاقية حقوق الطفل، إلى أن مشروع السياسة العمومية المندمجة للصحة الذي أعدته الوزارة بتعاون مع «اليونسيف» وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، سيمكن المغرب من وضع خريطة طريق واضحة ومتفق عليها للنهوض بالحق في الحماية.

وفي هذا الصدد، أوضحت المتحدثة ذاتها، أن هذا المشروع يعد جوابا وطنيا للعديد من توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية، حيث يستهدف تقديم أجوبة ملائمة لحماية الأطفال. ومعالجة مختلف المشاكل المرتبطة بالعنف والاعتداء والاستغلال، وفق المقتضيات الدستورية الجديدة، والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وأهداف البرنامج الحكومي.

وأبرزت الوزيرة أن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة تستهدف تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال، وتعزيز فعاليته من خلال إطار قانوني حمائي ومتلائم مع الدستور، والاتفاقيات الدولية، التي صادق عليها المغرب وفق عدالة فاعلة وملائمة للأطفال.

وبخصوص خطة العمل الوطنية للطفولة، أكدت الحقاوي أن الوزارة تعد حاليا بتعاون مع كافة القطاعات المعنية، تقريرا حول منجزاتها في إطار التحضير لتقييم شامل لها، مشيرة إلى أن هذا التقييم سيسهم في توضيح أولويات ما بعد 2015 في مجال الصحة، والتربية والمشاركة، وغيرها من الحقوق، مضيفة أن توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، ستشكل مرجعا مهما في هذا الإطار.

من جهته، أعلن ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس سينشئ في غضون الأيام القليلة القادمة مركزا دوليا للتكوين في حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذا المركز سينضاف إلى الديناميكية التي باتت تشهدها الساحة الوطنية والجهوية في ميدان تعزيز القدرات فيما يخص حقوق الإنسان.

وأضاف اليزمي أن الملاحظات النهائية للجنة حقوق الطفل الأممية تعد خريطة طريق إجرائية ذات قيمة نوعية للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني، مشيرا إلى أن توصيات هذه اللجنة قد تمت بلورتها من طرف خبراء دوليين مشهود لهم بالكفاءة العملية، وبالمصداقية العلمية والأخلاقية، ومنبثقة عن معرفة عميقة بالواقع.

المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، أكد في كلمته، التي تلاها بالنيابة الكاتب العام للمندوبية، أن المندوبية الوزارية تولي اهتماما خاصا لموضوع حقوق الطفل، من خلال تنفيذ مخططها الاستراتيجي 2012-2016، الذي يركز على مواكبة حماية حقوق الإنسان والنهوض بالحقوق الفئوية ومنها حقوق الطفل.

وأضاف المحجوب الهيبة أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان قامت ببلورة خطة عمل لتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، ارتكزت على تحديد الحقوق الفئوية التي تضم حقوق الطفل، والتدابير والإجراءات المتعلقة بتنفيذها، إضافة إلى الجهة أو الجهات المعنية بتنفيذها ومؤشرات التتبع والتقييم وآجال التنفيذ.

أسئلة في العمق

1/5592

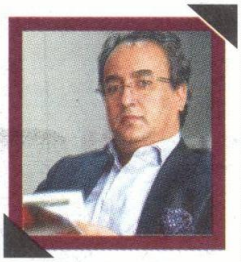

بقلم: أحمد الشرعي

ترفض مؤسستنا الإعلامية النشر أو التعليق عن الانحرافات اللفظية للنخبة السياسية في مجملها، وتلاسناتها المبتذلة. موقفنا الواضح، والمتجدد، نابع من قناعتنا بأن مستوى النقاش العمومي يجب أن يكون عاليا، وأن يسمح للمواطنين بتكوين أفكار واضحة عن الرهانات السياسية. إنها الطريقة الوحيدة التي تمكنهم من الانصهار في المؤسسات التمثيلية، وتعرفهم بمدى جديتها خلال الاستحقاقات الانتخابية.

ما حدث بين رئيس الحكومة عبد الإلـه بـن كـيران ومحـمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خـلال نـدوة نظمها حزب الحركة الشعبية حول موضوع القانون الجنائي، يستدعي التوقف عنده، لأن الأمر يتعلق بالأسئلة الحقيقية والعميقة التي تنتظر البلاد سياسيا واجتماعيا.

اختار رئيس الحكومة المشاركة في هذه الندوة، ليس كمشارك، ولكن كمتدخل يتخذ مكانه ضمن الجمهور. في عدة مناسبات، خاطب ابن كيران ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على وجـه خـاص، حـول جرائم الشرف، قائلا « ماذا ستفعل إذا وجدت زوجتك مع رجـل آخـر ؟ » أجـاب الصبار «سأستدعي الشرطة ولكنني لن أقتلها . . . » فرد ابن كيران مستهزئا « لازالت هناك كرامة في هذا البلد». من الواضح إذن من خلال هذا السجال أننا لم نعد في مجال النقاش، بل في مجال السب والشتم.

رئيس الحكومة يبرر جرائم الشرف ويؤيدها، وهذا تصور مشين على عدة مستويات. أولا لأنـه يمثل مؤسسة من المفروض أن تحترم كل أشكال التوافقات الوطنية، التي تضع القيم الكونية في صلب أولوياتها. ومهما تكن قناعاته الشخصية، فهو ملزم بعدم تجاوز وضعه الدستوري . إلا أننا نجده هنا يحرض على جريمة الشرف.

الواقع تثبته الأرقـام . الشكايات المتعلقة بـالخيـانـة الـزوجـيـة أكـثر بعشرين مـرة من الجرائم المرتبطة بهذا الموضوع، دون أن ننسى الذين يفضلون الطلاق في السر عوضا عن الفضيحة وهؤلاء يمثلون الفئة الأكبر .

النقاش في هذا الموضوع يجب أن لا يخرج عن سياق القانون. والقانون لم يوضع إرضاء للأهواء أو الانفعالات، ولكن لينظم حياة المجموعات البشرية وفق احترام القيم، التي تضع الحق في الحياة على رأس هذه المبادئ. هذه ليست قناعة رئيس الحكومة الذي يصر على الإبقاء على الإعـدام، والذي يدافع – هذه المرة تحت اسم الحق في الحياة – على رفض الإجهاض مهما كانت الظروف .

أكثر من هذا، اتهم رئيس الحكومة مؤسسة دستورية هي المجلس الوطني لحـقوق الإنـسـان، بتبني الأفـكـار الإيديولوجية لأقلية هامشية في المجتمع المغربي، وبالدفاع عن المجرمين. وجـه الخـطـورة هـنـا، يتجلى في اتخاذ رئيس الحكومة لمواقف غير ديمقراطية، فيما البناء الديمقراطي الذي ينخرط فيه المغرب منذ سنوات لا يقبل مثل هذه المواقف. الأمر يتعلق بنقاش عميق، والسبق الانتخابي لا يعطي لأي كـان الحـق في تقويض التراتبية المؤسساتية . الواقع أن جلباب ابن كيران لا يستوعب وضعه كرئيس حكومة كل المغاربة، ولا يتسع لكل المجتمع المغربي.

ملحوظة

المغرب المشارك في حرب عادلة لإعادة الاستقرار لليمن، فقد طائرة إف 16، وبعض المواقع الإلكترونية المغربية سارعت لنشر الصور التي وزعها الحوثيون، والتي تظهر حطام الطائرة وما يفترض أنها بقايا لجسد الطيار المغربي. هذا التهافت له اسم واحد: البروباغاندا . اتخاذ قرار بشأن مشاركة المغرب في هذه الحرب يعتبر ممارسة ديمقراطية طبيعية، ولكن التطوع لنشر بروباغاندا معادية، يعتبر المس بالمؤسسة التي تحمي سيادة البلاد: الجيش . الجري وراء الإثارة يصبح أمرا مقيتا، عندما يرتبط بالتنكر لمصالح البلاد .

من صميم الأحداث

1/55-92

في توقيت متزامن يجري نقاشان حقوقيان هامان في المغرب، الأول يتعلق بدراسة الحكومة يومه الخميس لاتفاقية التعاون القضائي مع فرنسا، والثاني أطلقه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويروم تحديد الجهة المؤسساتية التي سيكون لها حق الإشراف على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

ورغم ما يبدو في الظاهر من تباعد بين الموضوعين إلا أنهما مترابطان، لقد تم تجميد اتفاقية التعاون القضائي مع فرنسا بعد ادعاءات ظالمة لمسؤولين سامين في المغرب بممارسة التعذيب، ورغم الجهود الديبلوماسية التي تم بذلها للتوصل إلى تسوية تسمح باستئناف التعاون بين البلدين بعد تعديل الاتفاق القضائي السابق في الاتجاه الذي يحمي سيادة البلد ومسؤوليه دون أن يعني ذلك إفلاتا من العقاب، يشن خصوم المغرب في فرنسا هذه الأيام حملة شرسة لثني البرلمان الفرنسي عن التصديق على هذه الاتفاقية.

لقد كانت مصادقة المغرب على الاتفاقية الأممية لمناهضة التعذيب واحدة من الأجوبة الحقوقية الحاسمة على ادعاءات أولئك الذي يستغلون الورقة الحقوقية وادعاءات التعذيب للنيل من وحدتنا الترابية، وبهذه المصادقة أبان المغرب السنة الماضية عن أنه ليس لديه ما يخفيه، لأنه وبكل بساطة اختار في دستوره أن يجرم التعذيب، وفي الحالة التي تثبت فيها تجاوزات فردية صادرة عن موظفين أمنيين، فإن القضاء الوطني جاهز لمعاقبة كل من ينتهك الكرامة الإنسانية لأبناء هذا الوطن.

يبقى فقط أن نكمل هذا المشوار الذي بدأناه، والذي نحتاج لخواتمه في الرد على أولئك الذين يتصيدون هفوات التلاعب بمصالحنا الوطنية والدولية العليا، وهذا لن يتم إلا بالحسم في تنصيب الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب قبل نهاية الأجل المحدد أمميا في السنة التي نحن بصددها. أما سؤال الجهة التي ستشرف فينبغي أن يخرج من لعبة البوليميك، ليستحضر رهانات وتحديات البلد ككل وليس المكاسب الضيقة التي قد تحققها هذه الجهة أو تلك.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب استكمال لآخر لبنات الصرح المؤسساتي لمناهضة التعذيب

3/33,75

أكدت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان أنه بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، يكون المغرب قد استكمل آخر لبنات الصرح المؤسساتي في هذا الإطار والوقاية منه، وفقا لاختياراته الاستراتيجية في منظومة حقوق الإنسان و التزاماته الدولية في مجال مناهضة التعذيب.وأوضحت المندوبية الوزارية، في بلاغ اول امس الثلاثاء، أن النقاش الوطني بخصوص آلية الوقاية من التعذيب يأتي في إطار استكمال الإطار المؤسساتي والتشريعي الكفيل بمنع التعذيب وتجريمه ومعاقبة مرتكبيه والوقاية منه.واعتبرت أن الخلاصات التي سيتمخض عنها هذا النقاش الدائر في إطار فعاليات اليوم الدراسي، الذي نظمه اليوم بالرباط كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة السويسرية للوقاية من التعذيب، ستكون حاسمة في تحديد الشكل النهائي للآلية الوطنية المكلفة بالوقاية من التعذيب. وذكرت في هذا السياق أن التعذيب، باعتباره خرقا من خروقات حقوق الإنسان، كان من المواضيع التي عالجتها هيئة الإنصاف والمصالحة وتصدت لها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان) من خلال تقاريرها السنوية و الموضوعاتية وتم تجريمها في القانون الجنائي المغربي وصولا إلى حظرها في دستور 2011. وبالرغم من هذه المكتسبات في مجال مناهضة التعذيب والوقاية، سجلت المندوبية الوزارية أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تبخس التقدم المحرز في هذا الشأن وتصدر تقارير مغلوطة بخصوص استمرار ممارسة التعذيب ضاربة بعرض الحائط بمجهودات المملكة في هذا الميدان.وأضافت أن ذلك يفسر بانخراط بعض المنظمات في استغلال ملف حقوق الانسان بالمغرب خدمة لأهداف بعض الجهات المعادية له، في غياب تام لمعايير الحيادية و الموضوعية و المهنية التي ينبغي أن تتحلى بها هذه المنظمات عند إصدار تقاريرها.

تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة

2/33775

انعقدت الأربعاء بالرباط ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل.

وتهدف هذه الندوة التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، إلى نشر وتعميم الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل على مختلف الأطراف المعنية وطنيا من أجل تملكها بشكل أفضل ووضع إطار لتتبع تنفيذ هذه التوصيات المضمنة في التقرير.

ووضعت لجنة حقوق الطفل، التي فحصت شهر شتنبر 2014 التقريرين المذكورين والبروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، ملاحظات تتعلق بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

وفي كلمة بالمناسبة، قال المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة، في كلمة تليت نيابة عنه، إن المندوبية قامت بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، لا سيما وزارة الأسرة والتضامن والتنمية الاجتماعية في إعداد التقريرين الدوريين الثالث والرابع حول إعمال اتفاقية حقوق الطفل، وكذا التقرير الدوري الثاني المتعلق بالبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والتقرير الأولي المتعلق بإعمال البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

وأوضح أن هذه العملية مكنت من تقييم مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، والوقوف على الخصاص المسجل في هذا المجال وعلى الإكراهات والسبل الممكنة لتجاوز التحديات، كما سمحت بمواكبة القطاعات الوزارية على مستوى ملاءمة برامجها وخططها للمقاربة المتمحورة حول حقوق الإنسان، والاستجابة لمختلف مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولاتها الملحقة، وتنسيق عملية تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وعن باقي الآليات الأممية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق الطفل.

افتتاحية

■ د. خالد الحري

سلفية وزراء

ثلاث محطات سياسية أُجبر فيها عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، على التدخل لإصلاح اعوجاج حكومته، بدءا بانسحاب حزب الاستقلال من الحكومة ودخول الأحرار، ثم تقديم وزير الشباب والرياضة السابق استقالته، بعد فضيحة ملعب الرباط، فاستقالة وزيرين وإعفاء ثالث لأسباب شخصية.

يبدو بنكيران، في هذه المحطات، مجبرا على «تعديل» حكومته، رغم كل التبريرات التي يقدمها، فقد فشل في ضمان استمرار التحالف مع الاستقلال، ورسب في الدفاع عن محمد أوزين، ووزيريه المقربين منه الحبيب شوباني وسمية بنخلدون.

لقد أزاح بنكيران عن نفسه حرجا كبيرا بعد إعلان الملك قبول طلبه بإعفاء شوباني وبنخلدون، وتخلص من ألم لاشك أنه كان يقض مضجعه، رغم نظمه «المعلقات» دفاعا عنهما، فاستمرار الوزيرين في مهامهما الحكومية كان سينسف ما سعت الحكومة، طيلة مسارها، إلى تأكيده عبر تسويق صورة الحكومة «الإسلامية»، لكنها منفتحة، ولا علاقة للحزب الذي يقودها بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين وأفكاره، ثم عصفت حكاية الوزيرين بكل ذلك.

بعيدا عن النقاش حول حدود الحياة العامة والخاصة للوزراء، فإن طريقة تدبير حكاية «الخطوبة»، وتبريرها كان خطأ جسيما يستحق فعلا الاستقالة، فالتوجه العام لسياسات المغرب يكشف تشدده أكثر مع تعدد الزوجات وإهانة المرأة، وكان لابد من الحفاظ على عمق هذه السياسة التي داس عليها الوزير شوباني حين تكلفت زوجته الأولى بخطبة زوجة ثانية.

وطبعا لن يعترف بنكيران بخطأ وزيريه، وهو أمر مفهوم، لكن بيان قيادة الحزب، بعد الاستقالة، يؤكد أن لاشيء تغير في طبيعة عمل نخبته وفهمها لتدبير الشأن العام، فبيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية تحدث فقط عن «وضع حد للتشويش السخيف على الحكومة، والمتاجرة الرخيصة بأعراض الناس وحياتهم الشخصية».

إن استقالة الوزيرين رسالة تحمل في طياتها تأكيد أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي وجود خيط رفيع بين تولي المسؤولية الحكومية والتعاطف الحزبي، ووزراء العدالة والتنمية فقدوا، في الآونة الأخيرة، الخيط الناظم بين معتقداتهم الحزبية وإيمانهم ببعض الأفكار، والتوجه العام للبلاد، بل إن بنكيران نفسه مازال يواصل سياسة خلط الأوراق حين يتحدث عن القانون الجنائي ويواجه محمد الصبار، الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان، بسلفية واضحة لا تحتاج لمن يفك شفرتها.

بنكيران فتح النار في كل الاتجاهات، فهناك زحف لموعد الانتخابات التي يراهن عليها كثيرا لإثبات قوة حزبه وتأكيد قبول سياسته شعبيا، ومواجهات مع جمعيات وحقوقيين يدعي أنها لا تمثل كافة أطياف المجتمع، إضافة إلى دوسه على أهمية تخليق الحياة السياسية والابتعاد أكثر عن خطاب التسفيه.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب تتلقى التعديلات في النص

تحديد سن 16 سنة في مشروع قانون العمال المنزليين يثير المزيد من المعارضة النيابية

2/5048

■ بشرى عطوشي

يضع أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية بالغرفة الثانية غدا الجمعة ،التعديلات المتعلقة بمشروع القانون 19.12القاضي بتحديد شروط الشغل و التشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين. و يعرف مشروع القانون هذا جدلا حادا حول تحديد السن الأدنى للعمال بالبيوت ، وقد طالبت في هذا السياق النائبة عن الفريق الاشتراكي خديجة اليملاحي ،في اجتماع اللجنة الأخير، برفع السن المسموح به إلى 18سنة بدل 16سنة الوارد في مشروع القانون مراعاة للاتفاقيات الدولية بهذا الشأن و دافع وزير التشغيل عن تحديد السن في 16سنة و قال إن الوزارة استشارت منظمة العمل الدولية بهذا الشأن ، معتبرا أن سن 16سنة قانوني و لا يحتاج لجدل .

يذكر أيضا أن المشروع انتقدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" التي أصدرت تحذيرا للحكومة المغربية من إخراج قانون العمال المنزليين في صيغته الحالية إلى حيز التنفيذ، والسبب لا يستجيب للاتفاقية الدولية الموقعة لحقوق الطفل، وأنه لا يراعي مبادئ منظمة الشغل الدولية.

واستغرب بدوره الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل القاصرات في العمل المنزلي من الصيغة الحالية للمشروع، ودعا البرلمانيين إلى عدم التصويت عليه. بل اعتبره "تنكرا تاما لتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي طالبت جميعها بتحديد سن ولوج العمل المنزلي في 18 سنة"، كما أنه "يناقض الاتفاقيات الدولية الخاصة بمحاربة تشغيل الأطفال والتي تحدد أدنى سن لولوج سوق الشغل في 18سنة"، بالإضافة إلى أنه لا تساير "التبرير الذي قدمته الحكومة في اعتماد سن 16سنة كحد أدنى للعمالة في المنازل بكون اتفاقيات منظمة العمل الدولية لا تحظره بوضوح"

و حسب نص المشروع، فالعامل المنزلي هو "كل شخص يقوم بشكل مستمر مقابل أجر بإنجاز أشغال مرتبطة بالبيت كالتنظيف والطبخ وتربية الأطفال أو العناية بفرد من أفراد البيت أو سياقة السيارة لأغراض البيت إنجاز أعمال البستنة أوالحراسة"، ومنع المشروع تشغيل الأفراد ما دون سن 15سنة، بينما يضع شروطا بالنسبة لتشغيل الأفراد ما بين 15و 18سنة تتمثل في ضرورة الحصول على رخصة مكتوبة من الأبوين أو ولي الأمر شريطة عدم تشغيلهم في الأشغال الشاقة، كما ينظم الراحة الأسبوعية والعطلة السنوية وأيام الأعياد الوطنية والدينية، وكذا أيام العطل المرتبطة على الخصوص بحالات وفاة أحد الأقارب، والأجرة التي يتلقاها العامل المنزلي مقابل العمل الذي يقدمه لصاحب البيت.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في الندوة الدولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى"

● إدريس اليزمي : ضرورة فتح نقاش وطني حول طرق تنزيل هذه الالية

● المحجوب الهيبة: المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب

● محمد أوجار: المغرب من بين الدول الراعية التقليدية للقرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان

أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة، الثلاثاء بالرباط، أن المغرب صار مؤهلا لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

وقال الهيبة، في كلمة له في مستهل أشغال ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى"، ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب ، إن "مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب الفاعلين من قطاعات حكومية معنية ومنظمات مجتمع مدني، جعلت المغرب مؤهلا للانتقال من مرحلة وضع تدابير منع وتجريم التعذيب إلى مرحلة الوقاية من التعذيب".

وشدد خلال هذه الندوة على أن هذه المرحلة "تتطلب الحسم في الاختيار الوطني الملائم فيما يتعلق بالآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي ينبغي إحداثها في غضون سنة من الانضمام للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب".

وأبرز، في هذا السياق، أن "الاتجاه الدولي يسير في اتجاه منح اختصاص الوقاية من التعذيب للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ذات الولاية العامة"، مضيفا أن "من بين ما يقارب 44 آلية وطنية للوقاية من التعذيب قائمة في مختلف بلدان العالم، تم إسناد وظيفة هذه الآلية إلى 24مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية عامة".

من جانبها، أشادت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفلبيرغر، بانضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقالت إنه ينبغي أن ينصب تفكير مختلف الفاعلين المعنيين الآن حول إرساء آلية وطنية فعالة للوقاية من التعذيب كما ينص على ذلك بروتوكول مناهضة التعذيب (تنص مقتضيات المادة 17منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل أقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق).

وأكدت أن "تنفيذ توصيات تقارير الآلية الوطنية والالتزام بتطبيقها هو ما سيعطي لهذه الآلية المصداقية والوقع المطلوبين لتفادي حالات التعذيب".

من ناحيته، أبرز السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، محمد أوجار، أن التزام المغرب الفعلي بمناهضة التعذيب عزز المكانة التي يحظى بها بصفته دولة رائدة وذات مصداقية وشريكا متميزا في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المحافل متعددة الأطراف.

وقال إن المغرب يعد من بين الدول الراعية التقليدية للقرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان حول ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب.

وذكر بتنظيم المنتدى السنوي الأول لهذه المبادرة في شتنبر 2014بجنيف، معلنا استضافة المغرب لأشغال المنتدى السنوي الثاني لهذه المبادرة هذا العام والذي "سيكون مناسبة لتعميق النقاش حول موضوع مناهضة التعذيب وتبادل الآراء والخبرات".

من جانبه، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح للصحافة، إن هذه الندوة تعد أول ورشة بعد إيداع وثائق المصادقة على البرتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب من طرف المغرب، والذي يقتضي أن يتم إرساء هذه الآلية الوقائية قبل نهاية سنة 2015.

وأضاف أن "إحدى القواعد الأساسية والدولية لإرساء مثل هذه الآلية هو فتح نقاش وطني متعدد بين كافة الفاعلين حول طرق تنزيل هذه الآلية، والاستفادة من التجارب الدولية والاستماع لآراء الخبراء".

وأبرز أن أهمية إرساء هذه الآليات تنبع من الفعالية المسجلة على مستوى عدة تجارب دولية في القضاء على حالات التعذيب التي تسجل في الدول.

يشار أن المغرب بدأ عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في فاتح نونبر 2012وأودع وثائق التصديق بتاريخ 24نونبر 2014، لتصبح المملكة الدولة الطرف ال 76المصادق على البروتوكول، الذي تنص مقتضيات المادة 17منه على إحداث أو تعيين الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في أجل اقصاه سنة بعد إيداع وثائق التصديق.

الإعلان عن قرب إنشاء المركز الدولي للتكوين في حقوق الإنسان

إدريس اليزمي: الملاحظات النهائية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل خريطة طريق للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني

1/10007

الرباط: عبد الحق العضيمي

اعتبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الملاحظات النهائية للجنة حقوق الطفل، التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية (اعتبرها) بمثابة «خريطة طريق اجرائية، ذات قيمة مضافة ونوعية للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني».

اليزمي، الذي كان يتحدث في الندوة الوطنية حول «تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية المتعلقة بإعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل»، المنظمة أمس الأربعاء بالرباط، من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أوضح أن هذا اللقاء يجب أن يكون فرصة للوقوف على ما تحقق من الملاحظات النهائية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، «وأن يكون أيضا مناسبة لـ»بلورة برنامج تشاركي ورؤية شاملة لتتبع» تلك التوصيات الأممية.

والتزم اليزمي بمواكبة وتتبع توصيات اللجنة الأممية، معلنا أن مجلسه ملتزم بإخراج مشروع الآلية الوطنية للتظلم إلى الوجود، وذلك من أجل تلقي الشكايات والتظلمات من الأطفال، بهدف المساهمة في ضمان أمنهم دونما تمييز.

التتمة بالصفحة الثانية

الإعلان عن قرب إنشاء المركز الدولي للتكوين في حقوق الإنسان

إدريس اليزمي: الملاحظات النهائية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل خريطة طريق للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني

الرباط- عبد الحق العضيمي

اعتبر إ د ر يس ا ليز مي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الملاحظات النهائية للجنة حقوق الطفل، التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية (اعتبرها) بمثابة خريطة طريق اجرائية، ذات قيمة مضافة ونوعية للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني.

اليزمي، الذي كان يتحدث في الندوة الوطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية المتعلقة بإعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، المنظمة أمس الأربعاء بالرباط، من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أوضح أن هذا اللقاء يجب أن يكون فرصة للوقوف على ما تحقق من الملاحظات النهائية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وأن يكون أيضا مناسبة لـ بلورة برنامج تشاركي ورؤية شاملة لتتبع تلك التوصيات الأممية.

والتزم اليزمي بمواكبة وتتبع توصيات اللجنة الأممية، معلنا أن مجلسه ملتزم بإخراج مشروع الآلية الوطنية للتظلم إلى الوجود، وذلك من أجل تلقي الشكايات والتظلمات من الأطفال، بهدف المساهمة في ضمان أمنهم دونما تمييز.

يذكر أن لجنة حقوق الطفل قد فحصت شهر شتنبر 2014 التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وقد وضعت اللجنة في تقريرها ملاحظات متعلقة بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

من جهة أخرى، أعلن اليزمي في اللقاء ذاته حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية المتعلقة بإعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، عن قرب إنشاء المغرب للمركز الدولي للتكوين في حقوق الإنسان، والذي قال إنه سينضاف إلى الديناميكية التي باتت تشهدها الساحة الوطنية والجهوية في ميدان تعزيز القدرات فيما يخص حقوق الإنسان.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
الأيام ALAYAM

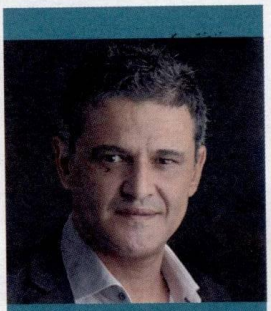

... وإيلى لقيتي بلادك فحضن عبدة الريع آش تدير؟

بعض من كلام

■ هشـــام روزاق
hichamroza@libero.it

... لكي يكون السيد (مجرد) رئيس الحكومة منسجما مع نفسه، لكي يشبه نفسه ومنطقه، عليه فقط أن يعترف بخطأ جسيم.

عليه فقط أن يعترف بأن حكومته تضيع الآن الكثير من الوقت، والكثير من المال العام، في ما يسمى "مناقشة" مسودة القانون الجنائي التي يتوعدنا بها الرميد.

حين يطرح رئيس حكومة على الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان سؤالا من هذا النوع:

"إيلى لقيتي مراتك مع شي واحد آش غادي تدير؟"

... وحين ينتظر رئيس الحكومة من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يجيبه مثلا: "غادي نقتلها"

وحين يتفاجأ رئيس الحكومة بجواب مختلف وغير منتظر للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو يرد: "غادي نعيط على الشرطة، ولن أقتلها"

وحين يفقد رئيس الحكومة أعصابه أمام هذا الجواب الذي يبدو غير وارد وغير مقبول في منطق وتفكير رئيس الحكومة، ليقول لمخاطبه:

"مماتش فينا النفس لهاد الدرجة".

... حينها يصبح السؤال هو: علاش أصلا غادي نديرو قانون؟؟

إذا كان رئيس الحكومة يعتبر أن "النفس الحارة" هي التي تنفذ القانون عوض الدولة، وأن الزوج الذي يضبط زوجته في حضن رجل آخر ليس عليه إلا أن ينفذ قانونه ويقتلها لأن "النفس مازال مماتش فيه"، فلماذا يكون علينا أصلا أن نتوفر على قانون ومحاكم وقضاة ومحامين...

(مجرد) رئيس الحكومة يبدو هنا غير منسجم مع فكره المستمد من "النفس الحارة".

ولكي يكون منسجما مع منطقه، عليه أن يوقف مسودة القانون الجنائي، وأن يغلق المحاكم، وأن يترك "النفس الحارة" تحيا بسلام... باش ماتموتش

حينها فقط سيشبه بنكيران نفسه، سيشبه سؤاله البشع الذي طرحه على الصبار. حينها فقط سيصبح القانون في المغرب واضحا وسهلا وغير محتاج لمحامين وقضاة. حينها فقط، سيصبح القانون المغربي مجموعة أسئلة يكفي الجواب عليها كي يتحقق العدل، مثلا:

- س: إيلى لقيتي شفار فدارك آش غادي تدير؟
- ج: نقتلو حيت الهاجم تايموت شرع
- س: إيلى شي واحد سرق ليك شي حاجة؟ - ج: نقطع ليه يديه.

... ببساطة، ليس علينا سوى أن نقتفي فكر السيد (مجرد) رئيس الحكومة، كي نثبت أولا أن النفس مماتش فينا، وكي نثبت ثانيا، أننا نستطيع أن نحل كل مشاكلنا بدون محاكم ولا قانون، وأن ننفذ العقاب الذي نراه مناسبا في حق كل من اعتدى علينا.

ولكن... هنا أيضا، سيكون على رئيس الحكومة ووزيره في العدل والحريات (تاهي)، أن يجتهد أكثر كي يوضح لنا كيف يمكننا التعامل مع بعض الحالات الشاذة

مثلا... إيلى لقيتي شي وزير تاياكل الشكلاط من فلوس الشعب آش تدير؟ وإيلى لقيتي أب شي وزير يحصل على أراضي فلاحية في ملك الدولة بثمن رمزي آش تدير؟ وإيلى لقيتي شي منتمي لشي حزب معين دخل للحبس في قضية فساد وخرج منو دون شرح أو تفسير، آش تدير؟؟ وإيلى لقيتي أسماء المستفيدين من الكريمات والريع منشورة رسميا دون أن يتم استرداد الريع من المستفيدين منه... آش تدير؟؟

وإيلى لقيتي جثث المغاربة تحمل في شاحنات زبالة، آش تدير؟

بعيدا عن قانون بنكيران... أن يصل مستوى (النقاش) إلى هذه الدرجة أمر فظيع.

فظيع وخطير أن يتحول رئيس حكومة إلى ناطق رسمي باسم بشاعات كنا نعتقد أن تطور الإنسانية قد حسم معها. أن يبحث رئيس حكومة عن مبررات كيفما كانت، لإجازة القتل، للبحث عن ذرائع لفهمه والتسامح معه

فظيع... أن يتحول نقاش يفترض أن يكون مؤسسا لنموذج الدولة التي نريد إلى لغة مبتذلة، عنوانها هل "إيلى لقيتي مراتك" و"إيلى لقيتي اختك"، وكأن أصل الشر أصلا... أنثى.

فظيع... أن يفكر رئيس الحكومة أن قانونا ما يمكن أن يصبح مقبولا، فقط لأنه بني على حالة شاذة عنوانها "إيلى لقيتي مراتك". فظيع أن يريد بعضهم جعلنا شبها لفظائع غير إنسانية، اسمها "جرائم الشرف" المنتشرة في جغرافيات القتل.

فظيع أن يكون عندنا أصلا رئيس حكومة يشخصن النقاش بهذه الطريقة الفجة وغير اللبقة

... الإنسان، أقصد الشخص المتوفر على شروط الانتماء للإنسانية، ليس في حاجة لحالات شاذة كي يؤسس عليها قراره بالتخلي عن انتمائه... عن إنسانيته.

الإنسان ديال بصاح أسي بنكيران، "إيلى لقا مرتو مع شي حد" سيبحث عن أكثر من طريقة لمواجهة الموقف. أن يعلن نهاية حبه مثلا (لأن الحب ليس مرادفا وحيدا للزواج)، سيباشر إجراءات الطلاق مثلا. هناك أسي بنكيران من سيكون مستعدا لتجاوز الأمر، ليس لأنه "ماعندو نفس" وليس لأنه "ماشي راجل"، ولكن أصلا، لأنه غير مستعد للتنازل عن حبه، والحب أسي بنكيران ليس لغة جسد فقط، هو في الأصل... لغات روح.

الإنسان اللي عندو النفس ديال بصاح... سيبحث عن حلول كثيرة تبقيه منتميا لإنسانيته

... وحده اللا... إنسان سيبحث في الحيوان الذي بداخله عن فرصة مناسبة لممارسة فعل الحيوان... القتل.

في النهاية، لا أعرف مثلا كيف سيجيب السيد (مجرد) رئيس الحكومة على سؤال من هذا النوع: "إيلا لقيتي بنتك أو حفيدتك أو أية طفلة قاصر وهم يشرعنون اغتصابها من طرف بالغ راشد بحضور عدل وتحت وصاية القانون وبذريعة عقد نكاح أو زواج... آش تدير؟

السيد مجرد رئيس الحكومة، عوض أن يتخيل سيناريوهات "إيلى لقيتي مراتك"، سيكون من الأفضل له أن يفكر قليلا في سيناريو آخر...

"إيلى لقيتي بلادك موزعة على النافذين والمحظوظين وعبدة الريع... آش تدير؟"

... إيلى لقيتي بلادك في حضن عشاق ثروات المغاربة والمال العام... آش تدير؟؟؟

بعد المواجهة المفتوحة بين بن كيران والصبار

الإجهاض وعقوبة الإعدام يشعلان مواجهة مفتوحة بين الحداثيين والإسلاميين

المواجهة، التي حدثت بين بنكيران والصبار، خلال الندوة، التي نظمتها الحركة الشعبية، نهاية الأسبوع، حول مسودة مشروع القانون الجنائي، لم تكن مجرد مواجهة عابرة، وليست مجرد «اختلاف» في الرأي، بقدر ما هو «خلاف» بنيوي يمس منظومة التفكير والقيم والمبادئ، بين من ينتصر لموقف الإعدام، ويستعيد تاريخ ونزوعات «الثأر» والانتقام، وبين من يرفع شعارات القيم الكونية لحقوق الإنسان، التي تقدس الحياة وتجرم حرمان الإنسان من أسمى حق وهو الحياة...

ذلك ما أشرت عليه كلمة محمد الصبار حين ربط، في كلمته خلال الندوة المذكورة، بين دفاعه عن إلغاء عقوبة الإعدام وبين ظروف التخفيف، التي متّع بها المشرع، وفق مسودة القانون الجنائي، الزوج أو الزوجة في حالة قتل أحدهما الآخر بسبب الخيانة الزوجية، رغم أن «الخيانة جنحة والقتل جناية»، حسب ما رأى الصبار، الشيء الذي أثار بنكيران، وأخرجه عن طوره وعن كل اتزان، ليواجه الصبار بسؤال استفزازي: «إلى لقيتي مراتك مع شي واحد واش غادي دير؟»، فرد عليه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «غادي نعيط على الشرطة ولن أقتلها»، فما كان من بنكيران، في موقع آخر من الندوة نفسها، إلا أن يرد بنبرة أكثر استفزازا «ماماتتش فينا النفس لهاد الدرجة»، في إشارة إلى أن موقف رئيس الحكومة، في هذه الحالة، ليس هو الانضباط لدولة الحق والقانون، والاحتكام إلى القانون، وإنما العودة إلى زمن السيبة، و«ياخذ حقو بيدو» ولو وصل الأمر إلى القتل، وهذا يعني أن رئيس حكومة المغرب، بموقفه هذا، في حالة مثل هذه، يوصي المغاربة «باش تكون عندهم النفس»، ويحرضهم على «أخذ حقهم بأيديهم»، بما في ذلك ممارسة جريمة القتل.

والمنحى نفسه، الذي حكم رؤية بنكيران، بهذا الصدد، ذهب إليه زميله في الحزب والحكومة، ومعد مسودة مشروع القانون الجنائي، مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، حين عقّب على الصبار بالقول «إذا كانت للشخص برودة دم، فليغلق عليهما الباب ويستدعي الشرطة».

هذه المواجهة المحتدمة بين التيارين، الحداثي والمحافظ، تمحور عنوانها الكبير، إذن، في قضيتي الإجهاض والإعدام، لكن لها قضايا أخرى تفصيلية كثيرة، تندرج، في جوهرها، في مسألة الحريات العامة والفردية، بدءا بـ «حرية المعتقد»، وصولا إلى «حرية العلاقات الرضائية بين الجنسين». دافع عبد الإله بنكيران، إذن في هذا اللقاء، على مضامين مسودة مشروع القانون الجنائي، الذي أعدته وزارة العدل والحريات، بإثارة موضوعين غاية في الأهمية والتعقيد أيضا، عندما تشبث رئيس الحكومة برأيه المدافع على عقوبة الإعدام والرافض للإجهاض، معيدا بذلك تجييش معركته ضد الصف الحداثي من جديد، والذي يذكرنا بالمعارك الإيديولوجية الساخنة، التي سبقت مدونة الأسرة قبل 2004. وتوجه بنكيران، خلال هذا اللقاء، مباشرة إلى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لما عبر عنه هذا الأخير من مواقف معارضة لتوجهَ حزب العدالة والتنمية ومن ورائه عدد مَن التيارات الإسلامية بخصوص هذين الموضوعين تحديدا. وقد سبق للصبار أن أدلى، في لقاء سابق بدلوه بخصوص القانون الجنائي المتعلق بالإجهاض، وقال إنه «بشكل مسا بحرية النساء، ويكرس اللامساواة بين الفئات الاجتماعية، ومشروع القانون لا يمكنه الحلول محل النساء أو اتخاذ القرار بدلا عنهن»، مضيفا أن «النساء هن المعنيات الأوائل ويتحملن العواقب الجسدية والاجتماعية والاقتصادية لعمليات الإجهاض، ولهن الحق في اتخاذ اختيارات مسؤولة تخصهن». وأعطى الصبار النموذج بخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي نصت على تعزيز الحماية القانونية للنساء، عبر تخصيص إجراء مرتبط بتعديل القانون الجنائي، في اتجاه التوفيق بين مبدأ حماية حق النساء في الحياة، ومبدأ تمكينهن من الحق في اتخاذ القرار الملائم لهن في موضوع إتمام الحمل أو إيقافه.

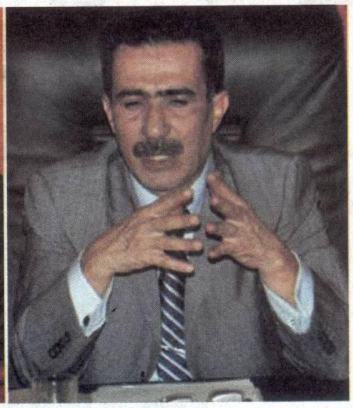
محمد الصبار

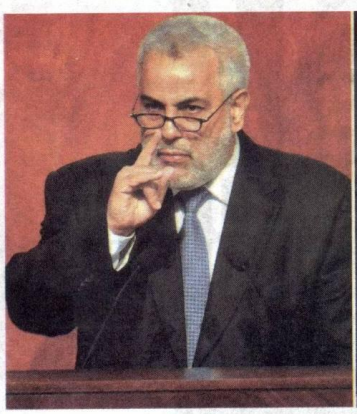
عبد الإله بن كيران

وهو التصريح الذي أغضب رئيس الحكومة، وتحين الفرصة إلى أن وجد نفسه وجها لوجه مع الصبار، في لقاء الحركة الشعبية، ليوجه فوهة مرجعيته الدينية إلى صدر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويتهمه صراحة بالخوض في أمور حسمت فيها الشريعة. ولعل موقف بنكيران لا يختلف عن الموقف الذي يواجه به الحداثيون المناهضون لعقوبة الإعدام من طرف الفصائل الإسلامية في العديد من الدول، حيث يتم توظيف النصوص القرآنية المشرعة للقصاص دفاعا على عقوبة الإعدام. بينما يحيل الحداثيون على المواثيق الدولية التي تكفل الحق في الحياة في هذا الشأن.

يقول بنكيران موجها كلامه للصبار: «وأنت السي الصبار ما قنعتينيش في موضوع الإعدام، خصوصا وأنك تدافع عن الحق في الإجهاض»، فيقاطعه الصبار مطالبا بحقه في التعقيب، لكن بنكيران يستمر في بسط رؤيته بالقول: «لا يمكن لمن يدافع عن مجرم قتل شخصا ويسمح لنفسه أن يبيده وهو بعد في بطن أمه، بسبب أنه يعتقد أن هذه المسألة إيديولوجية، وهو يعتقد أن المرأة تملك جسدها، لا، نحن مختلفون، فالجنين ليس في ملك المرأة، بل هو خلق الله». وهو في كلامه هذا، لا يدعو فقط إلى معاقبة الأم المجهضة، بل إلى معاقبة الطبيب الذي يجري عمليات الإجهاض بتهمة القتل العمد، والموجب، حسب مرجعية رئيس الحكومة، لعقوبة الإعدام. وهو يدعو الصبار إلى إجراء استفتاء حول عقوبة الإعدام، ليكتشف حقيقة المؤيدين للإبقاء على العقوبة، والذين قال إن عددهم يناهز 99 في المائة، حسب تصريح بنكيران، دون أن يعرف أحد من أين جاء بنكيران بهذا الرقم الاستدلالي!

وفي أول رد على توجه رئيس الحكومة للإبقاء على عقوبة الإعدام خلال ولايته، صرح محمد زهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، لـ "المشعل"، أن «دستور فاتح يوليوز 2011 واضح في ما يخص حماية الحق في الحياة، إذ فتح الباب أمام المؤسسة التشريعية للسير قدما في اتجاه إصدار نصوص تشريعية خاصة في القانون الجنائي، وما يزكي هذا الطرح هو التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، الذي طالب الدولة المغربية بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والذي بموجب المصادقة عليه يصبح مفروضا على الدول التي صادقت عليه إلغاء عقوبة الإعدام من جميع الفصول الجنائية ومن بينها المغرب».

وعن المرجعية الدينية، التي يستند إليها رئيس الحكومة لشرعنة عقوبة الإعدام، أكد زهاري أن «الحسم في عقوبة الإعدام لا يمكن أن يتم من خلال الاستشهاد بالنصوص الدينية، لأن القانون الجنائي المغربي قانون وضعي أنتجه البشر وليس تشريعا إلهيا، وإلا فإن القانون الجنائي يجب أن ينص كذلك على قطع يد السارق وجلد الزاني وغيرها من العقوبات الشرعية، وبما أننا أمام نص قانوني وضعي، فإن النقاش يجب أن يبقى بشريا وضعيا».

ودعا رئيس العصبة إلى «إلغاء هذه العقوبة من مشروع القانون الجنائي، والذي مازال يضم 14 حالة توجب الإعدام».

موقف الزهاري يشاطره العديد من فعاليات الصف الحداثي، ومن بينهم فعاليات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يمثله الأزمي والصبار، وهما من رعيل الحركة التقدمية، كما أن موقف بنكيران يشاطره حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح وفعاليات من الصف الإسلامي، مما ينذر بحرب بين التيارين يكون محورها «الإجهاض وعقوبة الإعدام»، لن تضع أوزارها إلا بطلب التحكيم الملكي، وصدور أشغال اللجنة الملكية حول الإجهاض السري، الداعية إلى احترام تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتماشي مع تطورات المجتمع المغربي وتطلعاته، وكذا مراعاة وحدته وتماسكه وخصوصياته، لإيقاف زحف الجدل الذي يمكن أن يستغل لأغراض انتخابوية!

هذا المشعل

بنكيران ينتظر الجواب: إلى لقيتي مراتك مع راجل آش دير؟

عندما شاهدت ما دار بين عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من جدال في شأن مسودة القانون الجنائي، التي بالمناسبة ليست «كتابا منزلا»، وعندما تابعت كيف تطور هذا الجدال، الذي أججه بنكيران إلى حد منحه أحكاما مسبقة حول عقوبة الإعدام وجنحة الخيانة والنقاش حول الإجهاض... بدا لي شخصيا أن رئيس الحكومة قد فقد ما تبقى له من رصيد معنوي كخطيب مفوه وزعيم حزب إسلامي يفترض فيه أن يكون قدوة للناس، بعدما ظهر بوجه عبوس، وهو يبدد ما تبقى لنا من رصيد الاطمئنان إليه، كرجل يسوسنا ويقود حكومتنا. إذ لا يختلف اثنان ممن شاهدوا ذلك الجدال بينه وبين الصبار، أن بنكيران كان صادما وقاسيا، افتقد للحد الأدنى من اللباقة والإنصات للغير والتدافع بالرأي ومقارعة الحجة بالحجة.. خاصة عندما حاصره الصبار بمعطيات واقعية، وكلام منطقي يستسيغه العقل، حول الحاجة إلى إلغاء عقوبة الإعدام وعدم تخفيف عقوبة من قتل شخصا ضبطه رفقة زوجته كما توصي بذلك «مسودة الرميد».. إذ عوض أن يدلي بنكيران بدلوه في هذا النقاش، الذي شغل الرأي العام، وجه سؤالا محرجا للغاية للصبار، لم يراع صفة الشخص ولا المؤسسة التي يمثلها ولا الجمع الذي كاد ينفض من حوله. بل لم يراع حتى لذاك الشيب الذي احتل شعر رأسه ولحيته، وهو يقول للصبار «إلى لقيتي مراتك مع راجل آش دير؟». هذا في رأيي هروب للأمام، وضعف واضح لمن لا يقوى على الحوار في قالبه الديمقراطي، الذي يحترم فيه الحداثي الإسلامي رغم اختلاف المرجعيات.

لقد كان الصبار حكيما للغاية، لم يتحدث بنفس المنطق الاستفزازي لرئيس الحكومة، حيث وضع غيرته جانبا، وقال من منطلق قناعته «ساتصل بالشرطة وأبلغ عن الجريمة».. وهو الذي كان بإمكانه أن يضع حدا لهذا النقاش العقيم، ويطلب من بنكيران ألا يتحدث عن زوجته بهذه الصيغة الجارحة، أو أن يجيب عن سؤال «إلى لقيتي مراتك...، بـ«ماسوقكش السي بنكيران» إذ لكل حادث حديث.. لكنه فضل، ولو افتراضيا، أن يحتكم إلى المؤسسات، وأن يتحدث من عمق فلسفة القانون الجنائي التي يؤمن بها، لا أن يعود لمنطق القبيلة «ديال كلها يدير شرع يدو».

لنفترض أن الصبار قلب الآية وسأل بنكيران «إلى لقيتي مراتك مع راجل آش دير؟»، كيف سيكون رده؟ هل سيتصل بالشرطة؟ أم سيقتل الزوجة والخليل، من منطلق «اقتلوا من لا غيرة له».. إننا هنا لسنا في حاجة لجواب رئيس الحكومة، «حيت العربون باين»، إذ هو الذي فصل حكما مسبقا، يبرر قتل الرجل للشخص الذي يضبطه في خلوة مع زوجته، بل ويبشره في مسودة القانون الجنائي بظروف التخفيف، ما سيشجع كثيرين ممن سيضبطون زوجاتهم «لا قدر الله» في وضعية خيانة على اقتراف جرائم القتل، لأن السي بنكيران سيتفهم شعورهم، و«لغدايد ديالهم والشمتة تاعهم أيضا».. لا يا بنكيران.. ما هكذا تورد الإبل.

إننا هنا لا ندافع عن الصبار الذي صبر على استفزاز رئيس الحكومة له، إذ للرجل تاريخ نضالي و«مجلس» يحميانه. لكننا هنا ندافع عن الحق في الاختلاف، والجدال بالتي هي أحسن، والاحتكام إلى العقل والمنطق، لا إلى الغرائز والأهواء أو الانتصار لصوت الدعوي المتسلل للحقل السياسي.. إذ للدعوة مجالاتها، وللسياسة حقلها ومبادئها وضوابطها وأخلاقها ونبلها أيضا.

لقد أكثر بنكيران في ذلك النقاش، حيث بدا وكأنه على «نقشة»، حينما شرع في الدفاع، بشراسة المتعصبين، عن الرأي الوحيد، والفكرة الوحيدة، والصوت الوحيد، وكأننا في دولة الحزب الوحيد.. هذا التوجه، بدا أكثر خلال الأشهر القليلة الماضية في تعامل السي بنكيران مع المختلفين معه، وبشكل واضح جدا مع خصومه السياسيين.. فأحيانا يبدو منفعلا، غاضبا، مرغيا ومزبدا، مزاجيا في حديثه، متقلبا في رأيه، مندفعا إلى أبعد حد دون مراعاة للاختيار الديمقراطي الذي ناضل من أجله المغاربة.. وفي أحايين أخرى - حينما يشتد عليه الطرح- يهدد بوضع المفاتيح جانبا، كنوع من التضحية أو النزول إلى الشارع كنوع من التهديد، وهذا في رأيي «مكر سياسي» لم يعد صالحا حتى للمضغ.. فإما أن تكون أو لا تكون.. سالات الهضرة.

إدريس شحتان
chahtaned@gmail.com

لنفترض أن الصبار قلب الآية وسأل بنكيران «إلى لقيتي مراتك مع راجل آش دير؟»، كيف سيكون رده؟ هل سيتصل بالشرطة؟ أم سيقتل الزوجة والخليل، من منطلق «اقتلوا من لا غيرة له».. إننا هنا لسنا في حاجة لجواب رئيس الحكومة، «حيت العربون باين»

الرباط تستعدّ لاحتضان أول مركز للتكوين في حقوق الإنسان

هسبريس – محمد الراجي (صورة منير امحيمدات)

كشف **رئيسُ المجلس، إدريس اليزمي**، قُرْبَ تدشين مركزٍ دوليّ للتكوين في مجال حقوق الإنسان بمدينة الرباط، دون أنْ يبرز مزيدا من التفاصيل.. واكتفى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالقول إنّ المركز سيُدشّن بعد أيام، بينما قالت ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف): "سعدتُ بالإعلان عن فتح المركز، ونتمنى أن يكون إضافة لإشعاع المغرب في مجال حقوق الإنسان"، وأضافت "نحن مستعدّون لدعم التجربة المغربية في هذا المجال".

وجاء إعلان إدريس اليزمي عن قُرب تدشين المركز الدولي للتكوين في مجال حقوق الإنسان خلال ندوة وطنية نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، بشراكة مع الـ CNDH وبدعم من "اليونسيف"، صباح اليوم بالرباط.

وقالَ المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، في كلمة ألقاها نيابة عنه الكاتب العام للمندوبية، إنّ من الأهداف المتوخّاة من خلال تنظيم الندوة، إلى وضع إطار لتتبّع التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفال التابعة للأمم المتحدة، بما يسمح بإعمالها في سياسيات وبرامج القطاعات الوزارية.

وأضاف الهيبة أنّ جهود المغرب تنصبّ على ثلاثة قضايا أساسية بشأن تعزيز حماية الطفولة، تتعلق بإشكاليات ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالنهوض بحقوق الطفل وحمايتها، وسياسات وبرامج وخطط عمل النهوض وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال، وكذا آليات التظلم بالنسبة للأطفال ضحايا الانتهاكات.

وعلى الرغم من أنّ المندوب الوزاري لحقوق الإنسان أشار إلى أنّ المغرب انطلق في معالجة هذه القضايا الثلاث، "وحقّق مكاسب"، إلّا أن أكّد على أنّ "ورشا كبيرا لا زال ينتظرنا من أجل الوفاء بالتزاماتنا وتعهّداتنا من أجل طفولة تتمتّع بحقوقها كاملة ومن أجل مغرب جدير بأطفاله".

من جهته قالَ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، إنّ حماية حقوق الطفل لا يتحقّق إلا بمحاربة التمييز ضدّ الأطفال وتمكينهم من المشاركة، مضيفا أنّ المجلس تعهّد، انطلاقا من اختصاصاته، بالمساهمة في أجراة التوصيات النهائية للجنة حقوق الطفل، ووضع خبرته الحقوقية لتعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغيرهم في النهوض بحماية حقوق الأطفال.

ويظهرُ أنّ التمييز ما زالَ نقطة "سوداء" في ملفّ حماية الطفولة في المغرب، إذ دعت اللجنة الأممية في توصياتها التي استعرضتها وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية بسيمة الحقاوي، ملاءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل، لا سيما مدونة الأسرة، والتسريع بإلغاء جميع المقتضيات التمييزية ضد الفتيات والنساء، وتطوير قانون للطفولة يغطي جميع المجالات الواردة في الاتفاقية.

وفي حين تسعى المندوبية الوزارية الملكفة بحقوق الإنسان من خلال تنظيم الندوة إلى نشر وتعميم الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل على جميع الفاعلين، دعتْ ممثلة منظمة "اليونسيف" في المغرب، ريجينا دو دومينيسيز، إلى الالتزام والتعاون بين جميع الأطراف من أجل تفعيل التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية، وأضافت قائلا "الالتزام والتعاون بين الجميع أمر ضروري".

http://www.hespress.com/societe/263660.html

المغرب يخطط لخلق جهاز مخزني لمحاربة التعذيب داخل المعتقلات

تستعد الدولة المغربية عن طريق **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لخلق جهاز مخزني يعنى بمحاربة التعذيب داخل مخافر الشرطة والدرك والسجون بالمملكة.

وحسب ما أوردته يومية "أخبار اليوم" في عددها اليوم الأربعاء، فإن إستير شوفلبيركر، ممثلة الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب قالت خلال الندوة التي عقدت أمس بالرباط إنه " من الممكن لهذه الآلية أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال، في أي وقت، وحتى إن كان القائم على المؤسسة المعنية بالزيارة مترددا".

http://www.assdae.com/a31153.html

768/2

عبد السلام الصديقي

بعد الجدل الذي أثاره قانون العمال المنزليين الذي يسمح بتشغيل الأطفال القاصرين دون السن القانونية للتشغيل المحددة في 18 سنة، بمجلس المستشارين، شرعت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب في دراسة هذا القانون، رغم الاعتراض الذي أبدته المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، خاصة بعد التحذيرات التي أطلقها كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنظمة «اليونسيف»، ففي الوقت الذي كان ينتظر المغاربة إقدام الحكومة على وضع إجراءات تروم تشجيع التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، بهدف حماية الأطفال القاصرين من الخروج إلى الشارع للعمل في ظروف مهينة، نجد أن الحكومة تشرعن تشغيل الأطفال، وخاصة القاصرات اللواتي يتم استغلالهن كخادمات في البيوت بدون احترام أدنى شروط الكرامة، وفي تعارض مع المواثيق الدولية.

إشادة دولية بمصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب

نوهت مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، إستير شوفلبيرغر، أول أمس الثلاثاء بالرباط، بالمغرب لمصادقته على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإقباله على إرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب.

واعتبرت شوفلبيرغر، في تصريح صحافي على هامش أشغال ندوة دولية حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب .. التحديات والممارسات الفضلى"، أن المملكة تعد من البلدان الرائدة في شمال إفريقيا في مجال مناهضة التعذيب وشريك مهم في الجهود الدولية التي تهدف إلى القضاء على هذه الظاهرة.

وقالت إن المغرب مقبل بعد مصادقته على هذا البروتوكول الاختياري على إرساء آلية وطنية للوقاية من التعذيب سيكون لها الحق في القيام بزيارات مفاجئة لمختلف أماكن الحرمان من الحرية (سجون، مراكز الشرطة..) للتأكد من عدم وجود حالات التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة المهينة.

وأبرزت شوفلبيرغر أن المفتاح الرئيسي لنجاح عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب هو مواردها البشرية، أي "الأشخاص الذين ستعطيهم الدولة المغربية الحق في دق أبواب السجون ومراكز الشرطة وغيرها من أماكن الحرمان من الحرية للقيام بزيارات أو الحديث مع السلطات أو السجناء ودراسة احتمالات المخاطر التي قد تؤدي إلى المعاملة المهينة أو التعذيب وبلورة توصيات لمنع وقوع ذلك".

ندوة بالرباط حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل

ودعت اللجنة، بحسب السيدة الحقاوي، إلى التنسيق الفعال لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة على مستوى الوزارات والسلطات المركزية والجهوية والمحلية على حد سواء، واعتماد مقاربة حقوق الطفل أثناء إعداد ميزانية الدولة، ووضع نظام لتتبع تطبيق استخدام الموارد لفائدة الأطفال وقياس الأثر، واتخاذ تدابير مستعجلة لإيجاد آلية تقوم برصد حقوق الطفل تكون قادرة على تلقي الشكاوى التي يقدمها الأطفال والتحقيق فيها ومعالجتها بطريقة تراعي خصوصيات الطفل. وأوصت أيضا بتعزيز إطار التعاون مع الهياكل العمومية والمنظمات غير الحكومية عند وضع وتنفيذ وتقييم القرارات والمشاريع المتعلقة بالأطفال، ووضع إطار رسمي للتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراته للاستجابة للاحتياجات المرتبطة بحماية الطفولة. ومن جانبه، **أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي** أن الملاحظات النهائية للجنة حقوق الطفل هي بمثابة خريطة طريق إجرائية ذات قيمة مضافة نوعية للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني. وأضاف أن عملية الفحص تلزم المغرب أمام لجنة حقوق الطفل بالقيام بكافة المجهودات اللازمة من أجل تفعيل التوصيات وفق مقاربة تشاركية تقوم على إشراك كافة الأطراف المعنية، مركزا على ضرورة تقوية المبادرات التي يقوم بها المغرب وهيكلتها بطريقة تسمح بنشر موسع للمعلومات المرتبطة بهذه العملية وتنسيق الجهود لإعداد خارطة طريق تسعى إلى تفعيل هذه التوصيات وفق مقاربة شمولية. وأشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التزامه بمواكبة وتتبع هذه التوصيات، معني بإحدى التوصيات التي بلورتها اللجنة، والتي تحدد دور المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في حماية حقوق الطفل والنهوض بها. أما ممثلة منظمة اليونيسيف بالمغرب، السيدة ريجينا دي دومينيسيس فقد أكدت أن هذه الوثيقة مهمة جدا بالنسبة للمغرب لكونها تتضمن مجموعة من التوجيهات التي تروم معالجة المشاكل المرصودة، وتقترح إجراءات ذات أولوية يتعين اتخاذها على مستوى المؤسسات وعلى مستوى وضع البرامج خلال الخمس سنوات المقبلة من أجل إعمال أفضل لحقوق الطفل. وتتدارس ورشات الندوة ثلاث قضايا رئيسية تهم ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بالنهوض وحماية حقوق الطفل، والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال، وآليات التظلم بالنسبة للأطفال ضحايا الانتهاكات.

http://www.menara.ma/ar/2015/05/13/1615851-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%B9%D9%82%D8%A8-%D9%81%D8%AD%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9.html

المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان: استكمال آخر لبنات الصرح المؤسساتي لمناهضة التعذيب

شعب بريس– متابعة

أكدت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان أنه بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، يكون المغرب قد استكمل آخر لبنات الصرح المؤسساتي في هذا الإطار والوقاية منه، وفقا لاختياراته الاستراتيجية في منظومة حقوق الإنسان و التزاماته الدولية في مجال مناهضة التعذيب.

وأوضحت المندوبية الوزارية، في بلاغ لها أمس الثلاثاء، أن النقاش الوطني بخصوص آلية الوقاية من التعذيب يأتي في إطار استكمال الإطار المؤسساتي والتشريعي الكفيل بمنع التعذيب وتجريمه ومعاقبة مرتكبيه والوقاية منه.

واعتبرت أن الخلاصات التي سيتمخض عنها هذا النقاش الدائر في إطار فعاليات اليوم الدراسي، الذي نظمه امس بالرباط كل من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمنظمة السويسرية للوقاية من التعذيب، ستكون حاسمة في تحديد الشكل النهائي للآلية الوطنية المكلفة بالوقاية من التعذيب.

وذكرت في هذا السياق أن التعذيب، باعتباره خرقا من خروقات حقوق الإنسان، كان من المواضيع التي عالجتها هيئة الإنصاف والمصالحة وتصدت لها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان) من خلال تقاريرها السنوية و الموضوعاتية وتم تجريمها في القانون الجنائي المغربي وصولا إلى حظرها في دستور 2011.

وبالرغم من هذه المكتسبات في مجال مناهضة التعذيب والوقاية، سجلت المندوبية الوزارية أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تبخس التقدم المحرز في هذا الشأن وتصدر تقارير مغلوطة بخصوص استمرار ممارسة التعذيب ضاربة بعرض الحائط بمجهودات المملكة في هذا الميدان.

وأضافت أن ذلك يفسر بانخراط بعض المنظمات في استغلال ملف حقوق الانسان بالمغرب خدمة لأهداف بعض الجهات المعادية له، في غياب تام لمعايير الحيادية و الموضوعية و المهنية التي ينبغي أن تتحلى بها هذه المنظمات عند إصدار تقاريرها.

وذكرت المندوبية الوزارية أنه بانضمام المغرب للبروتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يكون هذا الأخير ملزما، داخل أجل سنة من تاريخ الانضمام، بإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب مختصة بالقيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز من أجل تعزيز حمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة وتقديم توصيات بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-547628.html

هجرة.. 1226 من الأجانب تم حبسهم بسجون الناظور، والحسيمة وزايو خلال 10 سنوات

ناظورسيتي: م. س

أصبح موضوع تزايد تدفق المهاجرين من مختلف الجنسيات الأجنبية، وبشكل كثيف خلال السنوات الماضية، يطرح العديد من الإشكالات والصعوبات الإدارية والقانونية والإنسانية، خاصة ما يتعلق المشاكل المرتبطة بقضايا الهجرة والمهاجرون والمؤسسات السجنية، في ظل الظروف المحيطة بهذا النزوح الذي يجعل من المغرب نقطة عبور نحو الضفة الأخرى، وما يترتب عنها من "دخول سري" و"إقامة غير شرعية"، و"هجرة غير قانونيّة"،...

وتبعا لما أوردته **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور** من إحصائيات تهمّ السجناء الأجانب بالمؤسسات السجنية بكل من السجن الفلاحي بزايو، والسجن المحلي بالناظور، والسجن المحلي بالحسيمة خلال العشر سنوات الأخيرة (2004/2014)، فقد وصل هؤلاء إلى 1226 سجين ينتمون إلى حوالي 50 جنسية، وموزعين على الشكل التالي: الناظور: 1075 سجين، الحسيمة 147، زايو 04، وهم المحكومون بتهم تتعلق بالدخول السري وتنظيم الهجرة السرية والاقامة الغير شرعية بالمغرب والمشاركة في نقل وحيازة وتصدير المخدرات على الصعيد الدولي...

وفي ظل هذه المعطيات، وأمام تزايد وتعقد إفرازات الهجرة، خاصة في صفوف المنحدرين من بلدان جنوب الصحراء، فقد أصبح هذا الأمر يفرض تحديات وإشكالات تستوجب إجابات في إطار سياسة الهجرة المتبعة من طرف المغرب، وكذا مقتضيات المنظومة القانونية والإدارية في التعامل مع تحولات الهجرة، وأساسا "الهجرة السرية" وما يرتبط بها من ممارسات يمنعها القانون. والواقع أن كل المشاكل المرتبطة بالهجرة، بمختلف اتجاهاتها وأنواعها، أصبحت في حاجة لانشغال حقيقي وأكثر فعالية. انشغال من لدن مؤسسات متعددة يمكن أن تساهم في بلورة الإجابات عن كل الاشكالات القائمة.

http://www.nadorcity.com/%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-1226-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8-%D8%AA%D9%85-%D8%AD%D8%A8%D8%B3%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%88-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-10_a30065.html

تشكيل فريق مستقل لمراقبة مخافر الشرطة ومراكز الإعتقال بهدف محاربة التعذيب

الأربعاء 13 مايو 2015

صورة أرشيفية لضحايا التعذيب بسيدي إفني إبان أحداث 07يونيو2008

يستعد المغرب، عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لإحداث آلية وطنية للوقاية من التعذيب". الخبر أعلنته إستير شوفلبيركر، ممثلة الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب، في الندوة التي نظمها المجلس، أمس، في الرباط، والتي قالت فيها إن هذه الآلية "من الممكن أن تخرج إلى حيز الوجود في متم السنة الجارية، وسيكون بإمكان أي فريق تابع لها أن يزور مخفرا للشرطة أو مركز اعتقال"، في أي وقت، وحتى إن كان القائم على المؤسسة المعنية بالزيارة مترددا.

الخبيرة الدولية قالت إن الإطار القانوني الدولي الذي أحدث مثل هذه الفريق، يجعل بإمكانها "القيام بالزيارة ولقاء السجناء ومناقشتهم ومعاينة وضعيتهم ووضعية المؤسسة التي تضمهم، قبل أن يخرج بتقرير مفصل، يخلص في نهايته إلى توصيات".

http://www.ifni24.com/35739.html

بعد رفض السلطات طلب زواجهما بسبب انتمائها لتيار "عبدة الشيطان»

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخل على الخط في قضية زواج مغربي بألمانية

الدار البيضاء – جميلة عمر

أثارت قضية الشاب المغربي "أمين خيري" من مدينة أغادير، رغب الزواج من فتاة ألمانية خلال الفترة الأخيرة جدلا واسعا، لدى الأوساط الحقوقية والمدنية، بادعاء انتمائهما لتيار "عبدة الشيطان".

وتسببت القضية، بمرور الملفات المتعلقة بالزواج المختلط، للبحث فيه عبر عدة جهات من طرف الاستعلامات العامة، ثم النيابة العامة، وأخيرا المحكمة، وهي المسطرة التي شهدها ملف "أمين خيري"، الذي شهد الرفض في الأخير بدعوى انتماء العريسين إلى تيار "عبدة الشيطان".

وصدر في الملف حكم ابتدائي جاء في نصه، أنه تم إجراء بحث على الطرفين بتاريخ 18/03/2015، وتم إجراء بحث آخر بتاريخ 28/04/2015، وأثبت أن الطرف المغربي يعتبر ما يصطلح عليه "عبدة الشياطين"، وكان يتعاطى تجارة الملابس والمعدات التي لها علاقة بهذا التوجه، وانقطع عن ذلك عام 2008، كما اتهمت الشابة الألمانية بدورها بعبادة الشيطان، وذلك استنادا إلى مظهرها، حيث تضمن نفس الحكم أنه يتبين من مظهرها أنها تنتمي إلى نفس التيار، ويمنع الشاب من زواجه بخطيبته الألمانية، بدعوى أنهما من "عبدة الشيطان".

وعبّر محامي أمين خيري، أبو زيد مولاي عبد المطلب، عن استيائه لما آلت إليه القضية، مع العلم أن أمين خيري صرح أمام القاضي بأنه مسلم، وردد مرارا الشهادة أمامه، كما أن خطيبته أكدت بأنها مسيحية.

وأضاف الدفاع أن أسرة أمين تعاني بدورها ليس فقط لعدم قدرة ابنها على تحقيق حلمه بالزواج من الفتاة التي اختارها، ولكن أيضا من نظرة المجتمع، وذلك بعدما انتشر أن الابن ينتسب لـ"عبدة الشيطان"استنادا إلى حكم المحكمة، وهي التهمة التي ظل الشاب يرفضها وينفيها مرارا.

ونفى وزير "العدل والحريات" ما يروج حول تدخله في الملف، معتبرا أن القضية تدخل في الصلاحيات القضائية، والقضاء هو الوحيد الذي له الصلاحية في إبداء رأي في الموضوع وفق للوثائق التي قدمت أمامه.

ولم ينحصر الأمر في المحكمة بل دخل على الخط المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه القضية، من خلال اتصال اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في أغادير بمحامي أمين خيري.

وأكد، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، "أن المجلس سيطلع على الملف، وأوضح أن هذه الحالة مثلها مثل حالات كثيرة نطلع عليها، حيث نطلب الملف ونعالجه بشكل عاد".

http://www.almaghribtoday.net/news/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.html

أعلن إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المغرب سيشهد قريبا تدشين مركز للتدريب على حقوق الإنسان.

وزف اليزمي للحاضرين خلال الندوة الوطنية لتتبع توصيات لجنة حقوق الطفل، صباح اليوم الأربعاء في الرباط، خبر إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان مركزا دوليا للتكوين في حقوق الإنسان، والذي أبرز أنه "سيضاف إلى الديناميكية التي باتت تشهدها الساحة الوطنية والجهوية في ميدان تعزيز القدرات فيما يخص حقوق الإنسان"، يقول المتحدث نفسه، دون أن يضيف أي توضيحات حول المركز الجديد.

إلى ذلك، شدد اليزمي في اللقاء نفسه على أن المجلس الذي يترأسه تعهد بالمساهمة في أجرأة التوصيات النهائية للجنة حقوق الطفل في المغرب، سواء من خلال المواكبة أو التتبع، خصوصا أنه "معني بشكل مباشر بإحداها" والمتعلقة بالتأكيد على تسريع السيرورة القانونية من أجل الرقي بدور CNDH في تتبع وضعية الأطفال وتلقي الشكايات والتظلمات، مؤكدا في السياق نفسه على أن المجلس ملتزم "بهذه المهمة النبيلة من أجل إخراج مشروع الآلية الوطنية للتظلم إلى أرض الوجود للمساهمة في ضمان الأمن والحماية للأطفال دون تمييز"، وهو المشروع الذي "بدأ المجلس في المسلسل الإعدادي له منذ سنوات"، حسب توضيحات اليزمي، وذلك من خلال تنظيم ندوة دولية عام 2010 حول آليات التظلم الخاصة بالأطفال، وإنجاز دراسة من أجل إرساء هذه الآلية.

http://m.alyaoum24.com/304226.html

وسط نقاش متصاعد .. الإجهاض يوحد النساء المغربيات

يستمر النقاش المفتوح في المغرب، حول تقنين الإجهاض، فمنظمات غير حكومية ناشطة في مجال الدفاع عن المرأة أو عن الطفولة أو عن حقوق كما أن وزارات مثل الصحة والأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل تقدمت برؤيتها الاستشارية، حول أول الإنسان، تقدمت بآرائها حول الموضوع. صاحب الجلالة الملك محمد السادس، دعا إلى إعداد مشروع قانون لتقنين الإجهاض في المغرب، من المتوقع أن يرى النور، خلال الأشهر المقبلة. قانون، بالتشاور ما بين ثلاثة أقطاب، هي أولا الحكومة، وثانيا المؤسسة الدينية، وثالثا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، لإخراج قانون يستجيب فكيف ترى النساء في المغرب الإجهاض؟ للإجابة عن هذا السؤال، قالت 3 نساء مغربيات للمغرب 24. لتطلعات الجميع، وفق المراقبين.

الإجهاض غير القانوني يقتل المرأة

ترى زهور باقي، صحافية مغربية، أن الإجهاض ''موضوع أكبر من حريات فردية''؛ مشيرة إلى وجود آفة مجتمعية تفرض نفسها على المجتمع، ما يتسبب في عواقب صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية، جراء الإجهاض السري.

وفي حديثها لـ''المغرب 24''، تشرح الصحافية المغربية، أن ''تقنين الإجهاض'' يدفع بذهن كثيرين إلى العلاقات غير الشرعية خارج الزواج، وبأن تقنين الإجهاض سيؤدي إلى تزايدها وسط دولة دينية خاضعة لمجموعة من القواعد والتقاليد، مشددة في نفس السياق أن الإجهاض يودي بحياة مئات من النساء سنويا، لعدم توفر المستشفيات في المغرب، على قانون يؤطر الاجهاض، ما يُنتج سماسرة من الأطباء والممرضات، ورواج لتجارة في السر، وتنادي الصحافية المغربية بالتخلص من السكيزوفرينا داخل المجتمع المغربي، عبر الاعتراف بوجود علاقات جنسية بين الضحية الأولى فيها هي الأم. المرأة والرجل خارج الزواج، وثانيا عبر الاعتراف بأن الإجهاض مشكلة خطيرة على صحة الأم، وعلى صحة المجتمع في المغرب.

وتعبر نادية لمليلي، صحافية مغربية، عن انضمامها إلى صف المدافعات عن قانون للإجهاض في المغرب، لأنه سيسمح للمرأة في التحكم في الجسم المغرب بالتحكم في جسمها، في احترام للقيم العالمية لحقوق الإنسان، وتطالب الصحافية المغربية، بقانون للإجهاض لا يقتصر على حالات الإجهاض مثلا ولكن قانون جديد يتماشى مع ''حالة المرأة/ الحامل الجسدية والنفسية.

الإجهاض من حريات النساء

فيما ترى نجاة بوعبدلاوي، صحافية مغربية وناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان، أن ''الإجهاض يدخل في حريات النساء''، مطالبة بـ''رفع تحريم الاجهاض الطبي''، مع ''تغيير في القانون'' بما ''يضمن للمرأة حقوقها وحريتها''.

وتدافع الصحافية المغربية عن فكرة أن ''جسد المرأة ملك لها''، وتدافع عن أن ''المرأة من يعود لها قرار الإجهاض''، معلنة في نفس الاتجاه أن ''القانون الجنائي المغربي المقنن للإجهاض متجاوز حاليا''، لأنه لم يعد ''يتماشى مع الدستور في المغرب''، الذي نص على ''تمتيع المرأة بحقوقها الصحية والإنجابية''.

دعوة للاعتدال في النقاش

ومن جهته، دخل البروفيسور الحسين الوردي، وزير الصحة ، على الخط، ليطلق نداء إلى جميع المشاركين في نقاش قانون جديد للإجهاض الطبي، بـ ''الاعتدال منهجا''، بعد أن تحول الإجهاض إلى موضوع رئيسي داخل المجتمع المغربي.

فبحسب وزير الصحة، فإن ''4.2% من مجموع وفيات الأمهات'' في المغرب، و''5.5% من وفيات الأمهات، الناتجة عن التعقيدات المباشرة فرفع الحواجز القانونية عن الإجهاض، بحسب الرباط، يحمل آثارا إيجابية على المغرب، بإنقاص مباشر في نسبة وفيات للولادة'' مرتبطة بالإجهاض. النساء من الإجهاض غير الآمن صحيا وطبيا، مع توفير غطاء قانوني ضامن لكل الأطباء.

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/05/13/%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1.html

http://www.almaghreb24.com/%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D9%85%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%8A%D9%88%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7/

الخبر:الفعاليات السياسية وجمعيات المجتمع المدني تفتح النار على مهرجان كناوة
(الأقسام: قضايا محلية ساخنة)
أرسلت بواسطة admin
الخميس 14 مايو 2015 - 09:24:19

بـيـــان للـرأي العـــــام

نحن الموقعون أسفله الفعاليات السياسية وأعضاء المجتمع المدني بمدينة الصويرة، بدفاع منا على هوية المدينة و سكانها وغيرة على المكونات الثقافية و الحضارية التي تزخر بها، والتي بدأت تندحر بعد كل دورة من مهرجان كناوة و موسيقى العالم المنظم من طرف شركة A3 communication .

ومن هذا المنطلق فإننا نستنكر الطريقة التي يدبر ويدار بها هذا الحدث الثقافي و المهم، والذي من المفروض أن يجعل من التدبير التشاركي و الحكامة الرشيدة منهجيته حتى يبلغ مراميه السامية التي أنشئ من أجلها، و التي تتجلى في خلق دينامية ثقافية تربوية و تنموية محلية و فتح آفاق واسعة للشباب في مختلف المجالات.

· وبهذا نستنكر احتكار شركة A3 communication في تدبير وتنظيم المهرجان حيث تبقى الإستفادة حكرا على الشركة واستفادتها الغير المشروعة على حساب مدينة الصويرة .

· إذ نستنكر الزيغان الصارخ عن أهداف المهرجان المبنية غلى بث روح التسامح و الانفتاح على مختلف الثقافات، و درء سياسة الإقصاء الممنهجة.

· نرفض الصبغة التجارية التي أصبح عليها المهرجان و طمس هويته الثقافية والتنموية.

· نعتبر الاعتمادات والدعم الوجيستيكي و المبالغ الضخمة التي ترصد وتصرف لهذا الحدث تبديدا للمال العام من طرف المؤسسات العمومية و الخاصة (وزارة الثقافة، وزارة السياحة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الجهوي، المجلس الإقليمي، المجلس البلدي للصويرة، المكتب الشريف للفوسفاط، اتصالات المغرب و باقي الشركاء...).

وبهذا نندد بالمهرجان المذكور، إذ نحمل جمعية الصويرة موكادور، المجلس البلدي، المجلس الإقليمي و وزارة الثقافة مسؤولية هدر المال العام و تكريس الريع الاقتصادي والفني.

وإيمانا منا بالدفاع عن حقوقنا الثقافية و المدنية و الحضارية في ظل الدستور الجديد 2011 سنلجأ إلى اتخاذ كل الوسائل النضالية المسموح بها قانونيا حتى يعود المهرجان إلى أهدافه التي أسس من أجلها.

http://www.chiadmanews.com/print.php?news.4166

ندوة وطنية لتتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان يوم الأربعاء 13 ماي 2015 بالرباط بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل.

ويهدف هذا اللقاء إلى نشر وتعميم الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل على مختلف الأطراف المعنية وطنيا من أجل تملكها بشكل أفضل ووضع إطار لتتبع تنفيذ هذه التوصيات المضمنة في التقرير، كما سيشكل اللقاء فضاء لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستوى الدولي في مجال إعداد مخططات تتبع هذه التوصيات.

وسيغني أشغال هذا اللقاء خبيرتين عن لجنة حقوق الطفل وممثلون عن القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وهيئات التعاون الدولي.

يذكر أن لجنة حقوق الطفل قد فحصت شهر شتنبر 2014 التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وقد وضعت اللجنة في تقريرها لملاحظات متعلقة بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

http://www.jadidpresse.com/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81/

سابقة الترخيص لأول مرة لجمعيتين انفصاليتين بالصحراء

وافقت وزارة الداخلية، في مارس 2015، على تسليم وصل الإيداع لجمعيتين حقوقيتين في الصحراء المغربية، تتبنيان الأطروحة الانفصالية، وذلك لأول مرة في تاريخ سياسة السلطة تجاه من يوصفون إعلاميا بـ«انفصاليي الداخل». يتعلق الأمر بـ«جمعية الغد» لحقوق الإنسان، و«الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية». الأخيرة كانت نجحت في استصدار حكم قضائي، ضد وزارة الداخلية، يمنحها حق الحصول على وصل الإيداع. قبول وزارة الداخلية الاعتراف بقانونية هاتين الجمعيتين جاء استجابة لملتمس تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشمل 10 جمعيات أخرى في مناطق مختلفة من المملكة، وتهتم بقضايا متنوعة. لكن وزارة الداخلية ما تزال ترفض الاستجابة لملتمس المجلس بتمكين العديد من الجمعيات الأخرى من حقها في الوجود. وقد أثير موضوع الترخيص للجمعيات الانفصالية في الصحراء المغربية أثناء الحوار الاستراتيجي المغربي الأمريكي سنة 2013، واعتبر بعض المعلقين أن الاعتراف بقانونية جمعيتين انفصاليتين يرتبط بإثارة الإدارة الأمريكية للموضوع في هذا السياق. ■

منفى عودة قدماء الشبيبة تتواصل ومطيع لم يتقدم بأي طلب

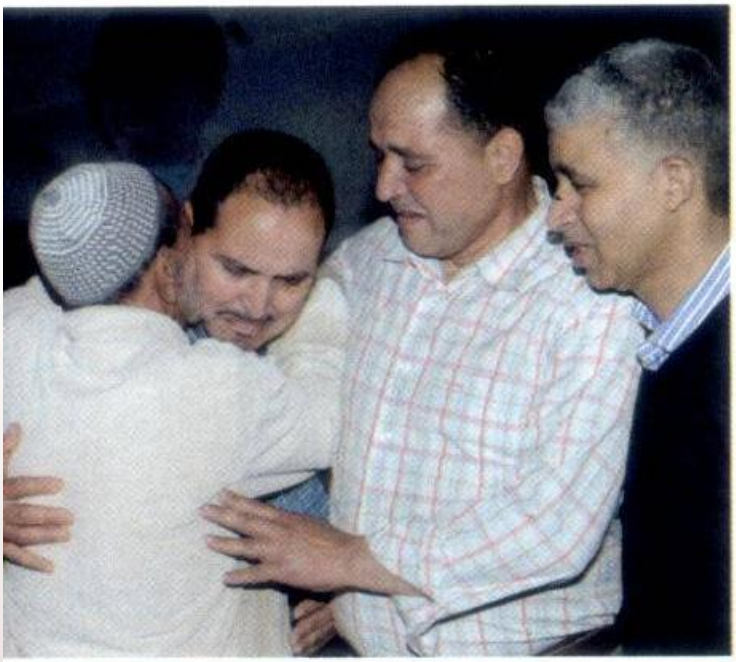

عادت مجموعة جديدة من قدماء المنتسبين لتنظيم الشبيبة الإسلامية إلى المغرب أواخر أبريل الماضي، بعدما قضت سنوات في المنفى. يتعلق الأمر بستة أفراد كانوا لاجئين في فرنسا بعدما صدرت في حقهم مذكرات بحث لاتهامهم بالتورط في أعمال منسوبة لتنظيم الشبيبة. يتعلق الأمر بقضية التآمر على أمن الدولة التي اتهمت بها مجموعة حكيمي بلقاسم أواسط الثمانينات من القرن الماضي، وقضية المحاولة الإرهابية التي استهدفت فندق أطلس آسني بمراكش سنة 1994.

مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوضح أن عودة هؤلاء المنفيين الستة جاءت بفضل مجهود مشترك بين وزارة العدل والمجلس، بعدما طلب هؤلاء العودة إلى المغرب نظرا لتقادم الأفعال المنسوبة إليهم. ينتظر أن يعود أفراد آخرون من قدماء الشبيبة الإسلامية إلى المغرب، في المستقبل، وفقا لنفس المنهجية التي اعتمدتها وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. في المقابل لم يتلق المجلس إلى حدود الساعة أي طلب من عبد الكريم مطيع، مؤسس الشبيبة واللاجئ إلى اليوم في الخارج، قصد العودة إلى المغرب. ■

الدعوة إلى إحداث مرصد جهوي لتتبع وتقييم تنفيذ التوصيات الأممية الخاصة بحقوق المرأة (لقاء)

دعا المشاركون في يوم إعلامي وتحسيسي انعقد، أمس الثلاثاء بمراكش، حول موضوع "الالتزامات الدولية للمغرب في مجال حقوق النساء"، إلى إحداث مرصد جهوي لتتبع وتقييم تنفيذ التوصيات الأممية الخاصة بحقوق المرأة.

وقد التأم المشاركون في هذا اليوم التحسيسي، من بينهم ممثلون عن المجتمع المدني والمنتخبون المحليون والباحثون، للتفكير، بصيغة الجمع، في تحديد السبل الواعدة لوضع، على المستوى المحلي والجهوي، آلية جهوية مخصصة للبحث والتفكير وتتبع تنفيذ التوصيات الأممية في مجال حقوق المرأة.

وقال عبد العزيز كراي، مدير التنسيقية والنهوض بحقوق الإنسان بالمندوبية الوزارية لحقوق الانسان، إن المشاركين في هذا اللقاء طالبوا بمجموعة من الإجراءات لتعزيز قدرات مختلف المتدخلين، لضمان انخراط فعال وأنشطة ناجعة في مجال حقوق المرأة.

وأضاف أن المتدخلين في لقاء مراكش دعوا، أيضا، إلى إحداث نظام إعلامي لتجميع المعطيات التي تهم إدماج التوصيات الأممية المتعلقة بحقوق المرأة في السياسات المحلية.

وتناول المشاركون في هذا اللقاء التحسيسي والإعلامي مجموعة من المواضيع همت، على الخصوص، "الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان"، و"الخطة الحكومية للمساواة (إكرام) في أفق المناصفة"، و"دور **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**" و"المساواة وعدم التمييز تجاه النساء .. مرجعية دولية وولاية لهيئة الأمم المتحدة – للمرأة".

http://www.ahdath.info/?p=74126

اليزمي ينشئ مركزا دوليا للتكوين في حقوق الإنسان

أعلن **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ادريس اليزمي، عن إنشاء مركز دولي للتكوين في حقوق الإنسان، معتبرا أنه سينضاف إلى «الديناميكية التي باتت تشهدها الساحة الوطنية والجهوية في ميدان تعزيز القدرات فيما يخص حقوق الإنسان». واعتبر اليزمي الذي كان يتحدث خلال الندوة الوطنية لتتبع توصيات لجنة حقوق الطفل يوم أمس بالرباط، أن هذه المحطة مهمة، باعتبارها فرصة للوقوف على ما تحقق، وبلورة برنامج تشاركي ورؤية شاملة للتتبع، تحضر فيها كل الفعاليات خاصة منها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

كما أكد المتحدث خلال اللقاء الذي أعقب فحص التقرير الدوري الجامع للتقريرين الدوريين الثالث والرابع حول إعمال حقوق الطفل، على عمل المجلس على بلورة استراتيجية عمل تنسجم والرهانات الجديدة، وتتماشى مع خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان التي تم تحيينها على ضوء مستجدات الإصلاح الدستوري الجديد.

وعلى المستوى الرمزي، اعتبر اليزمي أن نتائج هذا اللقاء تعني بشكل مباشر فئة الأطفال وتعتبر بمثابة التزام أخلاقي اتجاههم، أما على المستوى الإجرائي فقد اعتبرها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمثابة خريطة طريق إجرائية ذات قيمة نوعية مضافة للنهوض بأوضاع الطفولة على المستوى الوطني.

ومن جهته، أبرز المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، أنه قد تم تقييم مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل والوقوف على الخصاص المسجل والإكراهات والسبل الممكنة لتجاوزها والتحديات وإمكانية رفعها، وذلك عبر التنسيق مع وزارة بسيمة الحقاوي على إعداد التقريرين الدوريين الثالث والرابع حول إعمال اتفاقية حول حقوق الطفل، وكذا التقارير المتعلقة بالبروتوكول الاختياري بشأن بيع الإطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وآخر متعلق بإعمال البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

http://www.ahdath.info/?p=73789

المجلس الوطني لحقوق الانسان الالية الوطنية لمناهضة التعذيب

http://www.almolahid.net/videos.php?categorie=gallerie&id=888

بيان ختامي

نظم الاتحاد التقدمي لنساء المغرب بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** يوم السبت 9 ماي 2015 ندوة وطنية تحت شعار " تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية، تعزيز لمكانتها النقابية وإنصاف لدورها الاقتصادي والاجتماعي".

الاجتماع الذي نظم بمقر الاتحاد المغربي للشغل والذي عرف مشاركة عدد من اطر الاتحاد المغربي للشغل وتميز بحضور هام لعدد من فعاليات المجتمع المدني ومناضلات الاتحاد المغربي للشغل من مختلف القطاعات المهنية ومختلف الجهات، كان الهدف منه تقديم مقاربة حقوقية لموضوع تمثيلية المرأة في الانتخابات المهنية إضافة إلى تقديم الأدوات التقنية والقانونية والمعرفية حول الانتخابات المهنية.

فانطلاقا من الأهمية التي يوليها الإتحاد التقدمي لقضايا المرأة عموما والمرأة العاملة

بالخصوص، واعتبارا لدور النساء في عجلة الاقتصاد وتنفيذا لمقررات الإتحاد التقدمي لنساء

المغرب في مؤتمره المتعلقة بتعزيز تمثيلية النساء في الهياكل التنظيمية وكل المواقع التمثيلية:

فقد وقف المشاركون و المشاركات على محورية هذه الاستحقاقات في تحديث العلاقات المهنية داخل المؤسسة بالنظر إلى المهام المنوطة بالمناديب و تحديد النقابة الأكثر تمثيلية

لولوج المؤسسات التمثيلية داخل المقاولة (لجنة المقاولة و لجنة الصحة و السلامة) و تعيين الممثلين النقابيين المؤهلين للمفاوضة الجماعية، إضافة إلى ما يترتب عن هذه

الانتخابات من تحديد للنقابة الأكثر تمثيلية على المستوى الوطني و ولوج المؤسسات التمثيلية الاجتماعية ذات التركيبة الثلاثية.

و اعتبارا لأهمية الانتخابات المهنية للأجراء في تنظيم علاقات الشغل، وترسيخ السّلم الاجتماعي وتوطيد المؤسسات التمثيلية وإرساء "ديمقراطية اجتماعية " طرحت الندوة مدى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء تحت لواء التنظيم النقابي، بما يتلاءم و دورهن في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم النقابي، وتعزيز تواجدهن كمرشحات في اللوائح الانتخابية المهنية وفي الصفوف الأمامية، كبوابة رئيسية لطرح قضايا العاملات الخاصة بهن كنساء، وتعزيز مكانتهن النقابية، و كمحطة تدفع في اتجاه تشجيع النساء على ولوج الوظائف الانتخابية، في أفق إقرار ديمقراطية تشاركية منصفة للنساء طبقا لمقتضيات دستور 2011 .

وأمام ضعف التمثيلية النسائية المسجلة في انتخابات 2009 حيث من ضمن

21.0208 مندوب سجل فقط 3.965 امرأة أي ما يعادل 19% من مجموع المناديب ،

وغياب آليات التمثيل الايجابي(كوطا) التي تضمن تواجد النساء ضمن الممثلين المهنيين، وغياب قانون إطار للمساواة الفعلية بين الجنسين يضمن التمثيلية النسائية، خرجت الندوة الوطنية بالتوصيات التالية :

– إثارة انتباه كل المعنيين بأهمية موضوع التمثيلية النسائية في الانتخابات المهنية باعتبارها ذات نفس الأهمية التي تحظى بها التمثيلية السياسية؛

– ضرورة وضع قانون إطار للمساواة الفعلية للرفع من التمثيلية النسائية يتضمن تدابير وإجراءات تضمن على الخصوص التمييز الإيجابي(كوطا) للرفع من تمثيلية النساء في المسؤوليات والتمثيلية المهنية كما تنص على ذلك الاتفاقية المصادق عليها رقم 111 لمنظمة العمل الدولية و مضامين دستور 2011؛

– ضرورة إدراج آليات التمييز(كوطا) الإيجابي للرفع من تمثيلية النساء في الهيآت النقابية القيادية ضمن مشروع قانون المنظمات النقابية؛

– إخراج القانون المتعلق بهيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ومكافحة التمييز المبني على النوع بشتى أنواعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني...بما يخدم حماية المرأة وإحقاق حقوقها الإنسانية كما كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية؛

– إدراج قضايا المرأة العاملة (الولوج المتكافئ للنساء إلى مناصب المسؤولية، دعم القدرات النسائية، ميزانية الوقت حسب مقاربة النوع...) ضمن جدول أعمال الجوار الاجتماعي وكل مستويات المفاوضة الجماعية؛

– مطالبة كل من وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري بإعمال مضامين الرسالة التوجيهية التي بعث بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تنص على مطالبة هذه الجهات باعتماد إجراءات تحفيزية لتوسيع مشاركة النساء في هذه الانتخابات المهنية؛

– محاربة كل المعيقات السسيوثقافية التي تحول دون وصول النساء إلى مراكز القرار عبر أدوات التنشئة الاجتماعية؛

– تنظيم دورات تكوينية للنساء و تعزيز قدراتهن المعرفية في مجال التمثيلية والترافع

و ختاما قرر الاتحاد التقدمي لنساء المغرب مراسلة الكتاب العامين للاتحادات المحلية والجهوية والجامعات المهنية من أجل الدفع بالنساء للترشيح في الصفوف الأمامية؛ و متابعته لعملية تقديم لوائح الترشيحات ومواكبة الحملة خلال الانتخابات المهنية على مستوى الجهات ضمانا لاحترام التمثيلية النسائية.

http://umt.ma/archives/1864

اليزمي: المغرب سيشهد تدشين مركز للتكوين في مجال حقوق الإنسان

19 ساعة مضت 11 زيارة

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال الندوة الوطنية، لتتبع توصيات لجنة حقوق الطفل، صباح اليوم الأربعاء في الرباط؛ أن المغرب سيشهد قريبا تدشين مركز للتدريب على حقوق الإنسان.

وأضاف اليزمي، أن هذا المركز "سيضاف إلى الديناميكية التي باتت تشهدها الساحة الوطنية والجهوية في ميدان تعزيز القدرات فيما يخص حقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن المجلس الذي يترأسه تعهد بالمساهمة في أجرأة التوصيات النهائية للجنة حقوق الطفل في المغرب، سواء من خلال المواكبة أو التتبع، و أيضا الالتزام "بهذه المهمة النبيلة من أجل إخراج مشروع الآلية الوطنية للتظلم إلى أرض الوجود للمساهمة في ضمان الأمن والحماية للأطفال دون تمييز".

http://www.infomedia.ma/2015/05/13/91393/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%B3%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%AA%D8%AF%D8%B4%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A

إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب استكمال لآخر لبنات الصرح المؤسساتي لمناهضة التعذيب – المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

الرباط – أكدت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان أنه بإحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، يكون المغرب قد استكمل آخر لبنات الصرح المؤسساتي في هذا الإطار والوقاية منه، وفقا لاختياراته الاستراتيجية في منظومة حقوق الإنسان و التزاماته الدولية في مجال مناهضة التعذيب.

وأوضحت المندوبية الوزارية في بلاغ ، أمس الثلاثاء، أن النقاش الوطني بخصوص آلية الوقاية من التعذيب يأتي في إطار استكمال الإطار المؤسساتي والتشريعي الكفيل بمنع التعذيب وتجريمه ومعاقبة مرتكبيه والوقاية منه.

واعتبرت أن الخلاصات التي سيتمخض عنها هذا النقاش الدائر في إطار فعاليات اليوم الدراسي، الذي نظمه اليوم بالرباط كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة السويسرية للوقاية من التعذيب، ستكون حاسمة في تحديد الشكل النهائي للآلية الوطنية المكلفة بالوقاية من التعذيب.

وذكرت في هذا السياق أن التعذيب، باعتباره خرقا من خروقات حقوق الإنسان، كان من المواضيع التي عالجتها هيئة الإنصاف والمصالحة وتصدت لها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان) من خلال تقاريرها السنوية و الموضوعاتية وتم تجريمها في القانون الجنائي المغربي وصولا إلى حظرها في دستور 2011.

وبالرغم من هذه المكتسبات في مجال مناهضة التعذيب والوقاية، سجلت المندوبية الوزارية أن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية تبخس التقدم المحرز في هذا الشأن وتصدر تقارير مغلوطة بخصوص استمرار ممارسة التعذيب ضاربة بعرض الحائط بمجهودات المملكة في هذا الميدان.

وأضافت أن ذلك يفسر بانخراط بعض المنظمات في استغلال ملف حقوق الانسان بالمغرب خدمة لأهداف بعض الجهات المعادية له، في غياب تام لمعايير الحيادية و الموضوعية و المهنية التي ينبغي أن تتحلى بها هذه المنظمات عند إصدار تقاريرها.

وذكرت المندوبية الوزارية أنه بانضمام المغرب للبروتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يكون هذا الأخير ملزما، داخل أجل سنة من تاريخ الانضمام، بإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب مختصة بالقيام، على نحو منتظم، بدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم في أماكن الاحتجاز من أجل تعزيز حمايتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة وتقديم توصيات بغرض تحسين معاملتهم وأوضاعهم

https://royaumeactual.wordpress.com/category/uncategorized/

ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل الأممية

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ندوة وطنية حول تتبع توصيات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، عقب فحص التقريرين الثالث والرابع حول إعمال المغرب لاتفاقية حقوق الطفل، وذلك يوم الأربعاء 13 ماي 2015 بالرباط.

ويهدف هذا اللقاء إلى نشر وتعميم الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل على مختلف الأطراف المعنية وطنيا من أجل تملكها بشكل أفضل ووضع إطار لتتبع تنفيذ هذه التوصيات المضمنة في التقرير. كما سيشكل اللقاء فضاء لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى على المستوى الدولي في مجال إعداد مخططات تتبع هذه التوصيات.

وسيغني أشغال هذا اللقاء خبيرتين عن لجنة حقوق الطفل وممثلون عن القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وهيئات التعاون الدولي.

يذكر أن لجنة حقوق الطفل قد فحصت شهر شتنبر 2014 التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بإعمال المغرب لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل وكذا البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وقد وضعت اللجنة في تقريرها لملاحظات متعلقة بالجوانب الإيجابية التي تم تحديدها ورصدها أثناء الفحص، فضلا عن انشغالات وملاحظات وتوصيات رئيسية لقضايا تتطلب تتبعا على مستوى تنفيذ الاتفاقية.

وفي هذا الإطار، أكدت السيدة ريجينا دي دومينيسيس، ممثلة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالمغرب، على أن"هذه الوثيقة مهمة جدا بالنسبة للمغرب لكونها تتضمن مجموعة من التوجيهات التي ترمي معالجة المشاكل المرصودة كما أنها تقترح إجراءات ذات أولوية يتعين اتخاذها على مستوى المؤسسات وعلى مستوى وضع البرامج خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل إعمال أفضل لحقوق الطفل".

ومن جهته يؤكد السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن عملية الفحص تلزم المغرب أمام لجنة حقوق الطفل بالقيام بكافة المجهودات اللازمة من أجل تفعيل التوصيات وفق مقاربة تشاركية، تقوم

على إشراك كافة الأطراف المعنية. وانطلاقا من ذلك يجب تقوية المبادرات التي يقوم بها المغرب وهيكلتها بطريقة تسمح بنشر موسع للمعلومات المرتبطة بهذه العملية وتنسيق الجهود لإعداد خارطة طريق تسعى إلى تفعيل هذه التوصيات وفق مقاربة شمولية".

http://www.elhadat24.com/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84.html

AL BAYANE

Avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture

4/12265

Le Maroc parachève son édifice institutionnel en la matière

Le Maroc, avec la création du mécanisme national de prévention contre la torture, parachève son édifice institutionnel en la matière, conformément à ses choix stratégiques dans le domaine des droits de l'Homme et ses engagements internationaux pour lutter contre la torture, a indiqué mardi la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Le débat national sur la création du mécanisme national de prévention contre la torture s'inscrit dans le parachèvement du cadre institutionnel et législatif à même d'interdire et d'incriminer la torture, de punir ses auteurs et de prévenir ces pratiques, a précisé la Délégation interministérielle dans un communiqué. Les résultats du débat, qui se déroule dans le cadre du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, organisé mardi à Rabat par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec l'Association internationale contre la torture, seront déterminants dans la définition de la forme définitive de ce Mécanisme, a relevé la même source. La question de la torture, en tant que violation des droits de l'Homme, a été traitée par l'Instance Equité et Réconciliation (IER), soulevée par le CNDH dans ses rapports annuels et thématiques, incriminée par le code pénal et prohibée par la constitution de 2011, a rappelé dans ce cadre la Délégation.

En dépit de des acquis du Maroc en matière de prévention et de lutte contre la torture, la Délégation a relevé que des organisations non gouvernementales sous-estiment les avancées réalisées par le Royaume dans ce cadre et publient en permanence des rapports erronés

sur de présumées pratiques de torture, omettant les efforts du pays en la matière, a fait savoir la Délégation. Cette attitude s'explique par l'instrumentalisation de certaines ONGs des droits de l'Homme de cette question pour servir les intérêts des ennemis du Maroc en absence totale de critères d'objectivité, de neutralité et de professionnalisme, a-t-elle déploré. En adhérant au Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradant, le Maroc est tenu, dans un délai d'un an de son adhésion, de créer un mécanisme national de prévention contre la torture chargé d'étudier régulièrement le traitement infligé aux personnes privées de leur liberté dans les lieux de leur détention, pour renforcer leur protection contre les pratiques de torture ou de traitements inhumains et de présenter des recommandations dans ce sens pour améliorer leur situation, a conclu la Délégation ministérielle

AL BAYANE

Lutte contre la torture

Le Maroc, un pays pionnier en Afrique du nord et un partenaire important dans ce domaine

La responsable du programme MENA à l'Association pour la prévention de la torture (APT), Esther Schaufelberger a salué, mardi à Rabat, les efforts du Maroc, qui a ratifié le Protocole facultatif à la Convention des Nations Unies contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (OPCAT) et instauré un mécanisme national de prévention de la torture.

Le Maroc figure parmi les pays pionniers dans ce domaine et constitue un partenaire stratégique des efforts internationaux qui vise à éradiquer ce phénomène, a-t-elle indiqué dans une déclaration à la MAP, en marge d'un séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture (MNP).

Elle a également souligné que le Maroc adoptera un mécanisme national de prévention des mauvais traitements et de de la torture qui offre la possibilité de visites surprises aux prisons et postes de police pour s'assurer de la non-existence des cas de torture ou de traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Pour la réussite du MNP, a-t-elle expliqué, il est nécessaire de mobilier les ressources humaines compétentes qui seront autorisées par l'Etat marocain à visiter ces lieux et d'élaborer les recommandations.

Ces recommandations doivent, selon Mme Schaufelberger, être précises et proposent des solutions et mécanismes opérationnels pour des cas définis.

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), organise ce séminaire international sur les MNP en coopération avec l'Association pour la prévention de la torture (APT).

Il vise à contribuer à la réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur MNP marocain et permettra, dans un premier temps, de présenter les principales dispositions d Protocole optionnel de la Convention contre la torture (OPCAT) et d'échanger autour des expériences comparées des MNP en exercice. Le séminaire se penche également sur la question de la mise en place du MNP dans le contexte marocain, en tant que composante nationale du système de prévention prévu par l'OPCAT ratifié par le Maroc.

AL BAYANE

4/12265

Mahjoub El Hiba, délégué interministériel des droits de l'Homme

Le Maroc désormais habilité à créer un mécanisme national de prévention contre la torture

Le Maroc est désormais habilité à mettre en place un mécanisme national de prévention contre la torture, a affirmé, mardi à Rabat, le délégué interministériel des droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Dans une allocution prononcée en son nom à l'ouverture du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, M. El Hiba a souligné que la contribution du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), aux côtés d'acteurs des départements ministériels concernés et des organisations de la société civile, a habilité le Maroc à passer de l'étape de la prise de mesures d'interdiction et de criminalisation de la torture à celle de la prévention de cette pratique.

Cette étape requiert de trancher sur le choix national adéquat relatif au mécanisme national de prévention contre la torture, lequel doit être créé un an après l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, a-t-il soutenu lors de ce séminaire organisé par le CNDH, en partenariat avec l'Association internationale contre la torture.

Et d'ajouter que les Etats partie à cette convention n'ont pas maintenu un choix unique concernant la structure de leurs mécanismes nationaux de prévention, précisant que la majorité des pays ont attribué cette mission de prévention à des institutions existantes, tandis que d'autres Etats ont créé, à cet effet, de nouvelles institutions.

Le CNDH, a-t-il noté, a accumulé une riche expérience en matière de prévention de la torture, tant concernant les attributions en matière de prévention, de suivi,

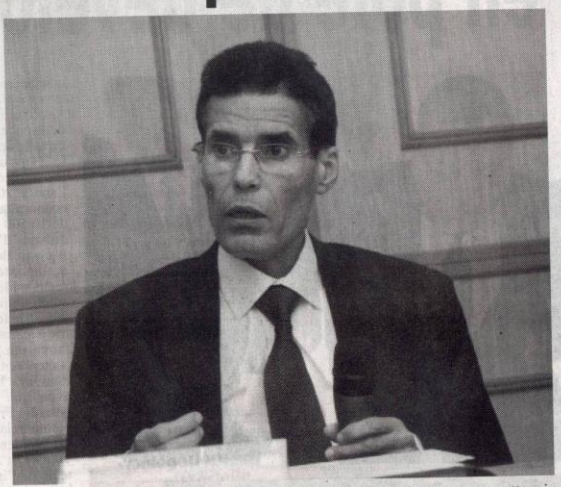

d'investigations et d'intervention proactive, que s'agissant de la promotion de la culture des droits de l'Homm dont la lutte contre le terrorisme constitue l'un des points focaux.

La tendance internationale penche dans le sens de l'octroi des attributions relatives à la prévention de la torture à des institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général, a indiqué M. El Hiba, précisant que près de 44 mécanismes nationaux de prévention de la torture existent dans différents pays et que cette mission a été attribuée à 24 institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général. Pour sa part, Esther Schaufelberger, responsable du programme Moyen-Orient et Afrique du nord (MENA) au sein de l'Association internationale contre la torture a salué l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Mme Schaufelberger a ainsi invité les différents acteurs concernés à initier, dès lors, une réflexion sur la mise en place d'un mécanisme national efficient de prévention de la torture tel que stipulé par la convention suscitée, précisant que le groupe de travail composant ce mécanisme sera doté d'une mission très importante consistant à effectuer des visites dans les centres de détention, mener des missions d'enquête et d'observation, écouter toutes les parties et établir des rapports et des recommandations.

Elle a, en outre, souligné que l'application des recommandations des rapports du mécanisme national de prévention de la torture conférera une crédibilité à cette structure.

De son côté, l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Mohamed Aujjar a mis l'accent sur l'engagement effectif du Maroc dans la lutte contre la torture qui a renforcé le rang du Royaume en tant que pays pionnier et crédible et comme partenaire en matière de consolidation des droits de l'Homme dans le cadre des forums multipartites.

M. Aujjar a évoqué la contribution du Maroc, aux côtés de plusieurs partenaires, au lancement d'une initiative internationale ambitieuse visant à favoriser la ratification par tous les pays, à l'horizon 2024, de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Après avoir rappelé que le premier forum annuel sur l'Initiative contre la torture s'est réuni en 2014 à Genève, le diplomate marocain a indiqué que le Maroc abritera cette année le deuxième forum annuel de cette initiative qui offrira l'occasion d'approfondir le débat sur la lutte contre la torture et d'échanger les points de vues et les expériences sur cette question.

Le président du CNDH, Driss El Yazami a, quant à lui, déclaré que ce séminaire constitue le premier atelier après le dépôt par le Maroc des instruments du protocole facultatif de la Convention internationale de lutte contre la torture, précisant que le mécanisme national de prévention de la torture Maroc sera créé fin 2015.

La consécration de ce mécanisme doit être précédée par l'ouverture d'un débat national pluriel entre l'ensemble des acteurs sur les moyens de sa mise en oeuvre, a-t-il fait remarquer.

Ce séminaire a pour objectif de contribuer à la réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur MNP marocain et permettra, dans un premier temps, de présenter les principales dispositions du Protocole facultatif de la Convention contre la torture et d'échanger les expériences relatives aux mécanismes de prévention de la torture.

Prennent part à ce séminaire les acteurs nationaux concernés (gouvernement, CNDH, société civile, parlementaires, magistrats, institutions nationales, journalistes, etc.), des experts internationaux, dont le Sous-comité des Nations unies pour la prévention de la torture (SPT), le Comité européen pour la prévention de la torture (CPT), l'Association pour la prévention de la torture (APT), l'Institut danois contre la torture (Dignity) et le Contrôleur général des lieux de privation de la liberté (CGLPL- France), ainsi que des institutions nationales des droits de l'homme exerçant les attributions du mécanisme national de prévention de la torture (Mali et îles Maldives).

Les femmes africaines à l'honneur au Forum du Festival

Le Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira revient, les 15 et 16 mai courant, pour une quatrième édition qui lui permettra de poursuivre sa réflexion autour du sujet «L'Afrique à venir», initiée en 2012 en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme**. Bon nombre d'intervenants, marocains et étrangers viendront ainsi débattre de thématiques relatives aux femmes africaines, plus précisément du thème «Femmes d'Afrique: créer, entreprendre».

«Les femmes figurent parmi les principaux acteurs de l'économie, en Afrique, comme partout dans le monde. Elles sont présentes en nombre dans tous les domaines ; elles sont devenues visibles et n'ont plus l'intention de retourner à l'anonymat dans lequel elles ont été si longtemps confinées», indique un communiqué des organisateurs. C'est sur cette véritable révolution que les débats de ce forum vont se pencher en présence de professeurs, d'anthropologues, de sociologues, de chefs d'entreprises, de militantes et d'artistes, qui partageront leurs expériences, autour de quatre tables rondes: «La famille en révolution», «La nouvelle visibilité professionnelle des femmes», «Femmes et création» et «Femmes et politique».

«Ce festival pionner est le prolongement naturel, culturel et musical de la nouvelle doctrine diplomatique, culturelle et économique du Maroc dans son continent. Dans cet esprit, la 4ème édition du Forum nous apportera des éclairages sur le rôle essentiel que jouent les femmes dans la transformation de l'Afrique», explique Neila Tazi, directrice et productrice du Festival gnaoua et musiques du monde. Il est à souligner que cette tribune annuelle rassemblera, entre autres l'historienne Sophie Bessis, la chanteuse malienne Oumou Sangaré, l'astrophysicienne marocaine Rajaa Cherkaoui El Moursli, la ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères Mbarka Bouaida, la présidente du patronat tunisien Ouided Bouchamaoui et celle du patronat marocain Miriem Bensalah Chaqroun.

Maâlem Hamid El Kasri et Hamayun Kahn ouvrent le bal du Festival Gnaoua

Le coup d'envoi des festivités sera donné par l'emblématique parade d'ouverture

La 18ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du monde sera ouverte aujourd'hui à Essaouira et se poursuivra jusqu'au 17 mai courant. « Cette édition se veut une plateforme de dialogue et de rapprochement entre tous les artistes venant des quatre coins du monde », a souligné la directrice du festival, Neila Tazi lors d'une conférence de presse pour la présentation du programme artistique de ce festival. « L'an dernier, nous étions fiers de partager la publication de l'anthologie de la musique des Gnaoua. C'était une pièce maîtresse pour le dépôt par le Maroc en mars dernier d'une demande auprès de l'UNESCO pour l'inscription de la culture Gnaoua au patrimoine oral mondial et immatériel de l'humanité», a-t-elle souligné. « Cette démarche, soutenue par le ministère de la Culture et celui des Affaires étrangères et de la Coopération, devrait aboutir dans deux ans. Le festival aura alors 20 ans. Nous espérons vivement que cet anniversaire exceptionnel sera l'occasion de célébrer, ensemble, cette belle consécration. La consécration de vingt ans de travail et d'engagement. Une reconnaissance universelle pour les Gnaoua, considérés il y a encore un quart de siècle comme des musiciens de rue. Cette inscription sera enfin une victoire pour le Maroc et pour le monde des arts en général », a-t-elle ajouté, avant de conclure : «La 18ème édition vous invite à 4 jours hors du temps et de l'espace, 4 jours où le vivre ensemble est une réalité et une réponse à la brutalité du monde dans lequel nous vivons, 4 jours en compagnie d'artistes et d'intellectuels d'Afrique subsaharienne mais également d'Afghanistan, du Pakistan, de Norvège, de Guadeloupe, de France et surtout du Maroc. Bienvenue à Essaouira ! »

Pour cette 18ème édition du Festival Gnaoua et Musiques du monde, et à l'instar des précédentes, les musiciens du monde viendront à la rencontre des Gnaoua, dans un esprit de partage et de dialogue. « Cette année encore, des concerts solos aux fusions, des soirées acoustiques aux lilas, des rencontres aux conférences, la programmation suivra la même ligne des éditions précédentes : qualité, authenticité et partage seront de nouveau à l'ordre du jour », précisent les organisateurs.

Les concerts proposés feront ainsi l'équilibre entre gnaoui, jazz et découvertes musicales. Des artistes de talent se produiront tous les soirs sur la Place Moulay Hassan, désormais emblématique du festival, dans des lieux mythiques de la ville, sur la plage, etc. Les Ambassadeurs, symbole de la vivacité de la musique africaine, formation légendaire qui signe son retour au devant de la scène, se produira cette année à Essaouira, telle une promesse tenue par le festival, celle de rester ancré en Afrique.

La programmation du Forum annuel, en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme**, fera écho à la promesse, en mettant l'accent sur les femmes entrepreneurs et créatrices et sur leur rôle dans la dynamique sociale et économique africaine.

Les mâalems, fidèles au poste, seront à la fois hôtes et invités. Il est, par ailleurs, à rappeler que cette année, l'ouverture ne dérogera pas à la règle et offrira à son public une véritable fête des sens. En effet, chaque année, l'ouverture du Festival Gnaoua et Musiques du monde d'Essaouira est un ravissement visuel et musical et donne, en beauté, le coup d'envoi des festivités. L'emblématique parade, colorée et représentative des traditions musicales marocaines, traversera la ville et emmènera son public jusqu'à la

Place Moulay Hassan qui accueillera le concert inaugural. Lequel réunira sur scène Maâlem Hamid El Kasri, digne représentant des Gnaoua et Hamayun Kahn, musicien virtuose. Ils allieront harmonieusement les sons du Maroc, d'Inde et d'Afghanistan. Fruit d'une résidence artistique, la rencontre s'annonce hypnotique, à l'instar de celle que les deux complices ont offerte au public du Festival en 2011, accompagnés de Shahin Shahida. Les deux artistes proposeront ainsi un répertoire constitué de leurs compositions originales et de musiques traditionnelles. Une découverte à la croisée d'influences artistiques et culturelles distinctes mais indéniablement complémentaires.

Prévention contre la torture

Le Maroc habilité à créer un mécanisme national

Le Maroc est désormais habilité à mettre en place un mécanisme national de prévention contre la torture, a affirmé, mardi 12 mai, à Rabat, le délégué interministériel des droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba.

Dans une allocution prononcée en son nom à l'ouverture du séminaire international sur les mécanismes nationaux de prévention des mauvais traitements et de la torture, M. El Hiba a souligné que la contribution du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), aux côtés d'acteurs des départements ministériels concernés et des organisations de la société civile, a habilité le Maroc à passer de l'étape de la prise de mesures d'interdiction et de criminalisation de la torture à celle de la prévention de cette pratique.

Cette étape requiert de trancher sur le choix national adéquat relatif au mécanisme national de prévention contre la torture, lequel doit être créé un an après l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants, a-t-il soutenu lors de ce séminaire organisé par le CNDH, en partenariat avec l'Association internationale contre la torture.

Et d'ajouter que les Etats partie à cette convention n'ont pas maintenu un choix unique concernant la structure de leurs mécanismes nationaux de prévention, précisant que la majorité des pays ont attribué cette mission de prévention à des institutions existantes, tandis que d'autres Etats ont créé, à cet effet, de nouvelles institutions.

Promotion de la culture des droits de l'Homme

Le CNDH, a-t-il noté, a accumulé une riche expérience en matière de prévention de la torture, tant concernant les attributions en matière de prévention, de suivi, d'investigations et d'intervention proactive, que s'agissant de la promotion de la culture des droits de l'Homme dont la lutte contre le terrorisme constitue l'un des points focaux.

La tendance internationale penche dans le sens de l'octroi des attributions relatives à la prévention de la torture à des institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général, a indiqué M. El Hiba, précisant que près de 44 mécanismes nationaux de prévention de la torture existent dans différents pays et que cette mission a été attribuée à 24 institutions nationales des droits de l'Homme d'intérêt général.

Pour sa part, Esther Schaufelberger, responsable du programme Moyen-Orient et Afrique du nord (MENA) au sein de l'Association internationale contre la torture a salué l'adhésion du Maroc au protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Mme Schaufelberger a ainsi invité les différents acteurs concernés à initier, dès lors, une réflexion sur la mise en place d'un mécanisme national efficient de prévention de la torture tel que stipulé par la convention suscitée, précisant que le groupe de travail composant ce mécanisme sera doté d'une mission très importante consistant à effectuer des visites dans les centres de détention, mener des missions d'enquête et d'observation, écouter toutes les parties et établir des rapports et des recommandations.

Elle a, en outre, souligné que l'application des recommandations des rapports du mécanisme national de prévention de la torture confèrera une crédibilité à cette structure.

De son côté, l'ambassadeur, représentant permanent du Royaume du Maroc auprès de l'Office des Nations Unies à Genève, Mohamed Aujjar a mis l'accent sur l'engagement effectif du Maroc dans la lutte contre la torture qui a renforcé le rang du Royaume en tant que pays pionnier et crédible et comme partenaire en matière de consolidation des droits de l'Homme dans le cadre des forums multipartites.

2ém forum sur l'Initiative contre la torture au Maroc

M. Aujjar a évoqué la contribution du Maroc, aux côtés de plusieurs partenaires, au lancement d'une initiative internationale ambitieuse visant à favoriser la ratification par tous les pays, à l'horizon 2024, de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants.

Après avoir rappelé que le premier forum annuel sur l'Initiative contre la torture s'est réuni en 2014 à Genève, le diplomate marocain a indiqué que le Maroc abritera cette année le deuxième forum annuel de cette initiative qui offrira l'occasion d'approfondir le débat sur la lutte contre la torture et d'échanger les points de vues et les expériences sur cette question.

Le président du CNDH, Driss El Yazami a, quant à lui, déclaré que ce séminaire constitue le premier atelier après le dépôt par le Maroc des instruments du protocole facultatif de la Convention internationale de lutte contre la torture, précisant que le mécanisme national de prévention de la torture Maroc sera créé fin 2015.

La consécration de ce mécanisme doit être précédée par l'ouverture d'un débat national pluriel entre l'ensemble des acteurs sur les moyens de sa mise en oeuvre, a-t-il fait remarquer.

Ce séminaire a pour objectif de contribuer à la réflexion sur le statut, l'organisation et le fonctionnement du futur MNP marocain et permettra, dans un premier temps, de présenter les principales dispositions du Protocole facultatif de la Convention contre la torture et d'échanger les expériences relatives aux mécanismes de prévention de la torture.

Prennent part à ce séminaire les acteurs nationaux concernés (gouvernement, CNDH, société civile, parlementaires, magistrats, institutions nationales, journalistes, etc.), des experts internationaux, dont le Sous-comité des Nations unies pour la prévention de la torture (SPT), le Comité européen pour la prévention de la torture (CPT), l'Association pour la prévention de la torture (APT), l'Institut danois contre la torture (Dignity) et le Contrôleur général des lieux de privation de la liberté (CGLPL- France), ainsi que des institutions nationales des droits de l'homme exerçant les attributions du mécanisme national de prévention de la torture (Mali et îles Maldives).

Des acteurs locaux pour la création d'un observatoire régional de suivi des recommandations onusiennes concernant les droits des femmes

Marrakech, 13 mai 2015 (MAP) - Les participants à une journée d'information et de sensibilisation à Marrakech sur "les engagements internationaux du Maroc en matière des droits des femmes" ont recommandé la création d'un observatoire régional de suivi et d'évaluation de la mise en application des recommandations onusiennes concernant les droits des femmes. Les participants à cette journée, dont des représentants de la société civile, des départements gouvernementaux, des élus locaux et des chercheurs, ont mené, mardi à Marrakech, une réflexion collective pour identifier des pistes prometteuses pour la mise en place, au niveau local et régional, d'un tel mécanisme régional dédié à la recherche, la réflexion et le suivi de la mise en œuvre des recommandations onusiennes en matière des droits des femmes. Les participants ont également plaidé une série de mesures pour renforcer les capacités des différents intervenants afin de s'assurer une implication efficiente et des actions efficaces dans le domaine des droits des femmes, indique M. Abdelaziz Karray, directeur de la coordination et de la promotion des droits de l'homme à la délégation interministérielle des droits de l'homme (DIDH). Et d'ajouter que les intervenants à la rencontre de Marrakech ont aussi appelé à la création d'un système d'information pour la collecte des données concernant l'intégration des recommandations onusiennes relatives aux droits des femmes dans les politiques locales. Les travaux de la journée d'information et de sensibilisation ont porté sur "les engagements internationaux en matière des droits de l'Homme", "le plan gouvernemental pour l'égalité en perspective de la parité IKRAM-","le rôle du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**) en matière de protection des droits des femmes" et "Egalité, parité et non-discrimination à l'égard des femmes: référentiel international et mandat de l'ONU-Femme".

http://mobile.menara.ma/fr/2015/05/13/1615927-s%C3%A9minaire-%C3%A0-rabat-pour-le-suivi-des-recommandations-du-comit%C3%A9-des-droits-de-lenfant-sur-les-3%C3%A8-et-4%C3%A8-rapports-p%C3%A9riodiques-relatifs-%C3%A0-la-mise-en-oeuvre-de-la-convention-des-droits-de-lenfant.html

Séminaire à Rabat pour le suivi des recommandations du Comité des droits de l'Enfant, sur les 3è et 4è rapports périodiques relatifs à la mise en oeuvre de la convention des droits de l'enfant

Rabat, 13 mai 2015 (MAP) - Un séminaire national de présentation et de suivi des recommandations du Comité des droits de l'Enfant sur les 3ème et 4ème rapports périodiques relatifs à la mise en oeuvre de la convention des droits de l'enfant a été organisé, mercredi à Rabat, à l'initiative de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et du **Conseil national des droits de l'Homme**.

Cette rencontre, initiée avec le soutien du Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF), entend "diffuser les observations finales du Comité des droits de l'enfant auprès des différentes parties prenantes nationales pour une meilleure appropriation des recommandations et de mettre en place un cadre de suivi de leur mise en oeuvre".

Le comité des droits de l'enfant avait examiné, en septembre 2014, lesdits rapports périodiques et les protocoles facultatifs relatifs à la participation des enfants aux conflits armés, à la vente et à la prostitution des enfants ainsi qu'à la pornographie impliquant des enfants.

Dans son rapport, le Comité avait émis, en effet, ses observations concernant les éléments positifs identifiés mais aussi ses principales préoccupations, suggestions et recommandations relatives aux actions nécessitant un suivi. Dans une allocution lue en son nom, le délégué interministériel aux droits de l'Homme Mahjoub El Hiba a indiqué qu'à l'effet d'élaborer les rapports périodiques, la Délégation a oeuvré en étroite coordination avec les départements ministériels concernés, notamment le ministère de la famille, de la solidarité et du développement social.

Selon lui, cette démarche a permis d'évaluer l'état de mise en oeuvre des recommandations formulées par le Comité des droits de l'enfant, de faire le point sur les carences soulevées en la matière et de scruter les voies de relever les défis avérés.

Elle a permis également aux départements ministériels de mesurer le degré de compatibilité de leurs stratégies avec l'approche axée sur les droits de l'Homme et avec les différentes dispositions de la convention des droits de l'enfant et de ses protocoles facultatifs.

De son côté, la ministre de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social Bassima Hakkaoui a relevé que les recommandations établies par le comité des droits de l'enfant appellent à

poursuivre les efforts visant la promotion des droits de cette frange de la société, en adaptant l'arsenal juridique avec le texte de la Convention, notamment le code de la famille et en hâtant l'annulation de toutes les dispositions discriminatoires à l'égard des filles et des femmes.

Mme Hakkaoui a également appelé à la coordination efficace pour la dynamisation des politiques publiques intégrées pour la protection des enfants au niveau des ministères et des autorités centrales, régionales et locales et l'adoption de l'approche des droits de l'enfant lors de l'élaboration du budget de l'Etat et la mise en place d'un système pour le suivi de l'application de l'utilisation des ressources au profit des enfants.

Elle a également appelé au renforcement du cadre de la coopération avec les instances publiques et les ONG lors de la mise en application des décisions et projets relatifs à la question de l'enfance.

De son coté, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Driss El Yazami, a indiqué que les recommandations finales du Comité des droits de l'Enfant des Nations Unies sur les troisième et quatrième rappots périodiques relatifs à la mise en oeuvre de la convention des droits de l'enfant constituent une feuille de route pour la promotion des droits de l'enfant.

Il a souligné que le Maroc est appelé à consentir tous les efforts pour la dynamisation des recommandations selon une approche participative basée sur la participation de toutes les parties concernées.

Il a indiqué que le CNDH, outre ses prérogatives de suivi de ces recommandations, est concerné par l'une des recommandation élaborée par ce comité et qui définit le rôle des institutions nationales indépendantes des droits de l'homme dans la protection des droits de l'enfant.

La représentante de l'UNICEF au Maroc, Regina De Dominicis, a indiqué de son coté que ce document est très pertinent pour le Maroc vu qu'il intègre des orientations permettant de faire face aux contraintes identifiées et de proposer les actions prioritaires aussi bien en terme programmatique qu'institutionnel à entreprendre durant les cinq prochaines années en vue d'une meilleure réalisation des droits de l'enfant.

http://mobile.menara.ma/fr/2015/05/13/1615927-s%C3%A9minaire-%C3%A0-rabat-pour-le-suivi-des-recommandations-du-comit%C3%A9-des-droits-de-lenfant-sur-les-3%C3%A8-et-4%C3%A8-rapports-p%C3%A9riodiques-relatifs-%C3%A0-la-mise-en-oeuvre-de-la-convention-des-droits-de-lenfant.html

Avortement au Maroc: en attendant la loi, le débat se poursuit

Commentaires fermés sur Avortement au Maroc: en attendant la loi, le débat se poursuit

Une pléiade d'universitaires, de jurisconsultes et de médecins participent au colloque national sur l'avortement qui a démarré ce mardi à Salé.Intervenant à l'ouverture du colloque national sur l'avortement lors d'une rencontre placée sous le thème « L'avortement entre les dispositions juridiques et les contraintes de la réalité », Hicham Al Malati, conseiller du ministre de la Justice, a confirmé que le texte de loi sur l'avortement devrait « préserver les valeurs et la religion et tenir compte des mutations en cours et des préceptes de l'Islam authentique, en concertation et en coordination totale avec les différentes parties concernées ».L'ex-ministre des Affaires étrangères, Saâdeddine El Otmani, a de son côté souligné la nécessité d'adopter « une position médiane » à travers l'élargissement de la sphère des débats à tous les acteurs concernés par la question de l'avortement, le but étant de parvenir à des solutions pratiques.El Otmani a également appelé à tenir compte des dimensions religieuses, culturelles, sanitaires et juridiques, estimant qu'il est possible de recourir à une interruption volontaire de grossesse dans des cas spécifiques. Il a notamment évoqué ceux des femmes atteintes de maladies mentales, le viol, l'inceste, ou les grossesses accompagnées de malformations congénitales majeures.Le président de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC), Chafik Chraïbi, a pour sa part affirmé que beaucoup de femmes et de jeunes filles se trouvent dans l'obligation de recourir à une interruption volontaire de grossesse, notant que celles-ci font face à une réalité amère due, d'une part, à leur situation sociale, sanitaire et économique, et d'autre part aux contraintes juridiques qui ne tolèrent pas l'avortement qu'en cas de nécessité absolue surtout pour sauver la vie de la maman.Une interruption volontaire de grossesse ou un avortement clandestin peuvent avoir des conséquences sociales graves comme le suicide, les crimes d'honneur ou encore l'expulsion du foyer familial avec les complications que ces agissements pourraient entraîner, estime-t-il. Selon lui, la peur d'être poursuivies en justice pousse nombre de femmes à recourir à l'avortement dans des conditions très dangereuses en utilisant des outils tranchants non stérilisés ou des médicaments nocifs, ce qui entraîne souvent des complications de santé pouvant entraîner la mort. La semaine dernière, le ministre de la Santé Houcine El Ouardi avait déclaré que pour lui, « la femme doit disposer de son corps… il faut absolument légaliser l'avortement, car ce n'est pas uniquement une question médicale, mais également sociale ».Le roi Mohammed VI doit prochainement étudier les propositions émises à sa demande par les ministères de la Justice et des Affaires islamiques ainsi que par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**.Dans un pays de 34 millions d'habitants où modernité et conservatisme religieux se côtoient et où les relations hors mariage rest

1000

ent interdites, l'interruption volontaire de grossesse (IVG) est actuellement passible de un à cinq ans de prison ferme.Bien qu'aucun chiffre officiel n'existe, des associations estiment qu'entre 600 et 800 avortements clandestins sont pratiqués chaque jour, dans des conditions sanitaires parfois désastreuses.Dans le même temps, les grossesses non désirées renforcent le phénomène des « mères célibataires » et l'abandon d'enfants (jusqu'à 150 par jour) affirment des ONG.

http://www.1001infos.net/maroc/avortement-au-maroc-en-attendant-la-loi-le-debat-se-poursuit.html

Le Duel Benkirane vs Sebbar
La provocation de trop

7/284

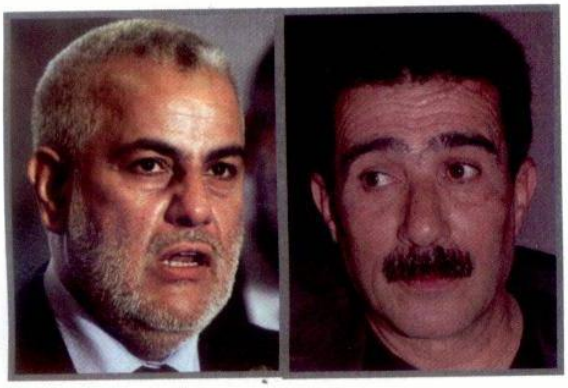

CONTEXTE

Le Chef du Gouvernement a porté des critiques virulentes contre le secrétaire général du Conseil National des Droits de l'Homme, lors d'un débat organisé à Rabat sur le Projet de Code Pénal. Objet de ce conflit : les crimes dits d'honneur.

Alors que Mohamed Sebbar s'est déclaré opposé, au nom du CCDH, à l'avant-projet de Code Pénal, en raison de sa souplesse vis-à-vis «*des crimes d'honneur*» dans les cas d'adultère, Abdelilah Benkirane a défendu le fait que des circonstances atténuantes soient accordées par la loi aux conjoints meurtriers lésés par l'adultère.

«*Si Sebbar, accepteriez-vous, en rentrant chez vous un jour, de trouver un homme dans votre lit conjugal avec votre femme légitime dans ses bras ? Accepteriez-vous d'être humilié à ce point ?*» a demandé Benkirane à Sebbar, qui a tout de suite rétorqué «*J'appellerai la Police au lieu de commettre un meurtre*».

ندوة دولية بالرباط تبحث الوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب

قال **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن "المغرب صادق سنة 2012 على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، كما أن جلالة الملك أعلن في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في نونبر الماضي عن إيداع آلية المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ما يقتضي إ

أضاف اليزمي في تصريح لـ"الصحافة" على هامش ندوة دولية نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتعاون مع جمعية مناهضة التعذيب حول "الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب.. تحديات وممارسات فضلى" أنه يوجد حاليا أزيد من 50 آلية في العالم، أكثر من نصفها تحت مسؤولية المؤسسة الوطنية وأوضح اليزمي أن أحد الشروط على المستوى العالمي وإحدى القواعد على لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هناك آليات مستقلة عن هذه المؤسسة.
المستوى الكوني هي فتح النقاش وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بتمكين الآلية الوطنية للوقاية من التصدي للتعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة في سياقات دول أخرى، من خلال دراسة التجارب الدولية من دول الجنوب كمالي وجزر المالديف، وتجارب دول من الشمال مثل فرنسا والدنمارك، وألمانيا... فضلا عن مشاركة خبراء من مجلس أوروبا وكل الآليات الأممية في هذا الميدان من أجل فتح الأفق المغربي في مجال مناهضة التعذيب، مؤكدا أنه أفق سيتحقق في القريب، إذ سيتم إرساء هذه الآلية قبل نهاية هذه السنة، التي من جهته قال محجوب ستعطي الحق للدخول إلى كل مراكز الاعتقال دون قيد أو شرط من أجل التقصي، مبرزا أن هذه التجربة أبانت عن فعاليتها.
الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، في كلمة تليت بالنيابة عنه في افتتاح أشغال الندوة" إن المملكة المغربية، انطلاقا من قناعاتها الراسخة بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، ما فتئت تبادر إلى اتخاذ كل التدابير القانونية والمؤسساتية الرامية إلى ترسيخ حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب بكل أشكاله، ما وأضاف الهيبة أن المغرب مكنها من أن تصبح من ضمن الدول التي استكملت انخراطها في النواة الصلبة للقانون الاتفاقي الدولي لحقوق الإنسان".
يعد الدولة 76 التي انضمت إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهنية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، والدولة الرابعة في هذا البروتوكول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإيداع وثائق انضمامه في نونبر 2014 عشية تنظيم المنتدى العالمي وأكد الهيبة أن النقاش الوطني حول الآليات الوطنية ينبغي أن يستحضر بعض الشروط والمتطلبات، ذكر منها اشتراط الخبرة لحقوق الانسان بمراكش.
والتجربة في مجال الوقاية من التعذيب بالنسبة لأعضاء الآلية الوطنية لضمان فعالية ونجاعة وظائفها وأدوارها، ومنح الآلية الوطنية للتعذيب صلاحيات واسعة في ما يخص مراقبة أماكن الحرمان من الحرية، وتمكينها من الولوج إلى هذه الأماكن دون قيد أو شرط، وفي كل الظروف، إضافة إلى تيسير وفي مداخلة له بالمناسبة، أبرز محمد أوجار، السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى حصولها على المعطيات والمعلومات ذات الصلة باختصاصها.
مكتب الأمم المتحدة بجنيف، أن المغرب يلعب، على مستوى منظومة الأمم المتحدة، دورا فعالا في مجال التأسيس لمناهضة التعذيب ودعم الجهود التي تبذل في هذا المجال من قبل مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات وآلية المساطر الخاصة. وأفاد أن هذا الدور يتجلى في كون المغرب يعد من بين الدول الراعية التقليدية للقرارات التي يصدرها مجلس حقوق الإنسان حول ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمناهضة التعذيب.

وأضاف أوجار أن المغرب يتفاعل بشكل جيد وبناء مع المكلف بهذه الولاية سواء تعلق الأمر بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص، خوان مانديس إلى المغرب سنة 2012 أو التقرير المرحلي، الذي قدمته السلطات المغربية حول الجهود التي بذلتها لتنفيذ التوصيات التي وجهها لبلادنا أو من خلال وأكد أوجار المغرب يحظى بثقة واحترام العديد من الدول الفاعلة في جنيف، ويتجلى ذلك من الزيارة التي من المنتظر تنظيمها إلى المغرب مستقبلا.
خلال دعوته للمشاركة في بلورة وإطلاق العديد من المبادرات حول مختلف القضايا المهمة التي يتم تدارسها داخل مجلس حقوق الإنسان والتي تستأثر وأضاف أن المغرب ساهم بشراكة مع الدنمارك والشيلي وأندونيسيا وغانا وبمساندة جمعية الوقاية من باهتمام بالغ لدى الرأي العام الحقوقي والدولي.
التعذيب في إطلاق كبادرة دولية طموحة ترمي إلى تحقيق مصادقة كل الدول الأعضاء على معاهدة مناهضة التعذيب في أفق 2024.

http://www.devanture.net/news.php?id=335231

LE MOT 6/28148

Prévention

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) pourrait se doter, avant la fin de l'année, d'un mécanisme de prévention de la torture. Ce mécanisme sera chargé d'effectuer des visites inopinées dans les commissariats et lieux de détention. Ses membres ont la possibilité de rencontrer les prisonniers pour vérifier leur état de santé et rédiger des recommandations. Amina Bouayach, secrétaire général de la Fédération Internationale des Droits de l'Homme, a affirmé que l'inscription du Maroc au Protocole facultatif annexé à la Convention de lutte contre la torture constituait un pas en avant dans la lutte contre ce phénomène.

Bientôt, un mécanisme pour en finir avec la torture au Maroc

h24info : Le Maroc entend créer un mécanisme national de prévention contre la torture. Un outil présenté comme la dernière étape d'un processus visant l'élimination de ce fléau.

La fin de la torture au Maroc, c'est pour bientôt. Un mécanisme national de prévention, qui reste à créer, en apportera la garantie. C'est du moins ce qu'a affirmé, mardi, la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

Un débat a d'ailleurs eu lieu sur la création de ce mécanisme, dans le cadre d'un séminaire international tenu mardi à Rabat par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).** L'objectif annoncé par la Délégation interministérielle dans un communiqué est d'interdire et incriminer la torture, punir ses auteurs, et prévenir ces pratiques.

http://www.maroczone.be/news/bientot-un-mecanisme-pour-en-finir-avec-la-torture-au-maroc-9838